

العنقوسه نفع العاف وضحم السنين والعنقوسه يغم القاف وفتح اللام وكسر السين وبالبناء
وهذان مشهوران وينال قلساء وحكام في المطاع وفي صنفه وجهها العاف ونعال
فلاس ولا شيء شقق من فلس إذا عطي والنون زائدة والعنقوسه على لباس السنين معزوفة
وعال لها الصفة المذمة الكلمة بضم الكاف زوال الوعر الزايدة في الفصح
لها الصفة الرثة والفتح والشرقي ذو صي الغرط المحارس من كسر التقييد للريح في الدين
وفي الفصح لانت بالميم والباء التيم والباء المنة والباء النشة والنون ۞

مما يشهد العلامة أو الشيخ من العلم من الدين أي من الحسب المرغى الخلد

اذا رمت ابار النبي بطيئة
آريش وعرش رومة وبها
فقد بها سبع ملائكة و
كذا بوصة قل يترجم العن

مسح للامام الحج العالم العلامة الشيخ سبط الدين القائل
ان حجر العسقلاني الشافعي على نخبته رحمه الله تعالى



44.

فأما إذا فطر أبو عمر عن عبد البر في جامع معروف. أبو محمد عبد الله بن محمد بن سعد بن محمد بن محمد بن محمد بن علي الكوفي يقول خرجت جدسا وأحداهما النبي صلى الله عليه وسلم من باني طريق وأومع كوخ من باني طريق لبشك أبو محمد وأبنا خلفي من ذلك من الفروع غير قليل وانجبت بذلك قال فزيت لعله من الدنيا إلى يحيى بن معين في اللطام فقلت له ما بال ذكر ما خرجت جدسا عن النبي صلى الله عليه وسلم من باني طريق قال وسكت عني ساعة ثم قال اخشيت أن يدخل بمخاضك الهالك التكاثر وعالم عمار ولزق لابنه وراه فطلب الحديث يا يحيى اعمل بتقليده تهذه في كثير

الصَّوْرَةُ نَفْعُ الرَّادِ الَّذِي يَصْرَعُ كُلَّ أَحَدٍ
وَمَا كَانَ عَلَيْكَ مِنْ مَنَعَةٍ يُصْرَعُ كُلُّ أَحَدٍ

اعلم ان موضوع علم الحديث المروى من الكتب واللائق من حيث ما تعرض له هذا
ومتنا ورسمه

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَآلِهِ

الحمد لله الذي لم يزل عالماً نذيراً حياً يومئذاً مبصراً

وَأَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ وَأَكْبِرُ تَكْبِيرًا **وَصَلَّى** اللَّهُ

علي سيدنا محمد الذي ارسله الي الناس كافة بغير اوتير

وعلى اله محمد وصحبه وسلم تسليماً كثيراً اما بعد فان العاصم

في اصلاح اهل الحديث قد لزت للاعتد في القدم والحديث

من اول صف في ذلك القاضي ابو محمد الرازي في كتابه

الحديث القائل بالله لم يسموكت وأما لم أبو عبد الله التليسانو
من الراوي وأما الراوي
لكنه لم يسموكت ولم يسموكت له من الراوي
لكنه لم يسموكت ولم يسموكت له من الراوي

استخرجنا وإنا أشاء المتقنين ^٢ نهجا المذهب أبو بكر المغيرة في وصف

في فوائدها واثبات كنهها اسماء الكفائة وفي ادائها كنه اسماء الجامع

لاداب الشيخ والباح وقل قدس فنون الحديث الا وقد صنف

ففيه كتابا مفردا فكان كما قال الحافظ ابو بكر بن نقطة كل من

انصف علم ان الحديثين بعد الخطيب عيال علي كتبه ثم جاب

عجز من تأخر عن الخطيب فأخذ من هذا العلم نصيب فجمع العاقل

عاض

صاحب الشفا و سر محمد مجتبی

۱۹ محمد بن عبد المطلب المكي
البحر والستين المكي

عياض كبا لطيفاسما. الإلماع وأبو حفص المياجي جزاسما. مالايع

جهله وإنما ذلك من الصائيف التي اشتهرت ~~ببسط~~

ليكونوا عليها **واختتمت** ليعتبر فيها الى ان جالحافظ الفقيه

نفي الدين ابو عمرو عثمان بن الصلاح عبد الرحمن الشهير زوري

تولد دمشق جمع لما ولي تدریس الحریک بالمدیسة الاثریة

کالد المذمومة و من ذلک ما لا یستطیع ان یشیر الیه

كتاب المشهور في فنون واملأه شيئا بعد شيئا فلما
لحقها ترجمتها على الالف في المجلدات واملأها

التي قد فوجئت مقامها ومن الهام: عن هاتج وأنها

فاجتمع في كبايه ما تعرفون في غيره فلهذا عكف الناس عليه

وساروا بسرع فلاحی کم ناظر ام و مختصر و مستند رک علیہ

وَمُقْتَصِرٌ وَمَعَارِضٌ لَهُ وَمُتَنَصِّرٌ فَبِالْإِنِّ بَعْضُ الْإِخْرَاجِ إِلَى الْكَمَلِ

ام المهر من ذلك فليخذه في اوراق لطيفة سميها خيعة النكد

في مصطلح اهل الاثر على ترتيب ابتكرته وسبيل انتهجته مع

ما ضمنت اليهم من شوارد الفرائد وروايد الفوائد مرغوب

اَلَيْسَ بِهَا اِنْ اَمْنَعُ عَلَيْهِمْ سَحَابًا لِّمَوْرِهِا وَفَتْحُ كُنُوْهُا وَاَوْصَحُ

معنى به وزن الدن
الزركشي

[illegible]

ما خفي على مبتدئين ذلك **فاجبت له الى سواله رجا الانبياح**
في تلك المسألة فبالفتنة في شرحها في الانبياح والتوضيح ومنه
 على خباياها واياها لان صاحب البيت ادري ما فيه وظهر له
 ان ايراد كل صورة البسط البين ودورها من بوضوحها
 اوفق فتمثلت هذه الطريقة القليلة المسألة **فانقول**
 طالعنا من الله التوفيق فيما هنا لك **الحبر** عند علم هذا الفن
 نرا في الحديث وقيل الحديث لما جاء في النبي صلى الله عليه وسلم
 والمزاجا عن غيره **ومن** ثم قيل لمن يبتخل بالتواضع وسما
 يشاكلها الأخباري ولما يبتخل بالسنة النبوية المحدث
 وقيل منها محمور وخصوص مطلق في كل حديث جزم من غير علم
 ومبرأنا بالحزب يكون اشبه فهو باعتبار وصوله اليك
انما ان يكون له طرق اي احاديث كثيرة لان طرنا جرح
 طريقه وقيل في الكثرة جميع على فعل يقتضيه وفي الفتنة على اصلة
 والمراء بالطرق الاسانيد والاستاد حكاية طريق المنة وتلك
 الكثرة احسن وطا المواثر اذا اوردت **بالاحصاء** **ومعين**

هذا الحديث في الحديث
 في الحديث في الحديث
 في الحديث في الحديث
 في الحديث في الحديث

هذا الحديث في الحديث
 في الحديث في الحديث
 في الحديث في الحديث

بل تكون العادة فذات حالت نواظهم على الكذب وكذا وقوعه
 منهم اتفاقا من غير قصد فلا يعني لتعين العدد على الصوح
 ومنهم من عينه في الاربعة وقيل في الخمسة وقيل في السبعة
 وقيل في العشرة وقيل في الاثني عشر وقيل في الاربعين وقيل
 في المئتين وقيل غير ذلك **وتسكن** كل قائل بدليل جافيه
 تذكر لك العدد فاناد العلم وليس يلزم ان يطرد في غيره لاحتمال
 الاختصاص فاد اورد الخبر كذلك وانضاف اليه ان يستوي
 الامر فيه في الكثرة المذكورة من ابتداءه الى انتهاءه والمراد
 بالاستواء لا يستقر الكثرة المذكورة في بعض المواضع لان
 لان لا يرد اذ الزيادة هنا مطلوبة من باب اللطف والكرام
 مستند انتهاية الامر للمشاهد او للمسمع لامتت بقضية
 العقل الصريح فاذا جرح هذه الشروط الاربعة وهي عد وكثير
 احاطت العادة نواظهم ونوا فقهر على الكذب رواد ذلك عن
 مثلهم من الابتداء الى الانتهاء وكان مستند انتهاية الجرح
 وانضاف اليه ذلك ان يعجب حبهم فادة العلم ليعا بعد فهذا

لا يفتقر الى دليل
 في الحديث في الحديث
 في الحديث في الحديث
 في الحديث في الحديث

هذا الحديث في الحديث
 في الحديث في الحديث
 في الحديث في الحديث

وله ما يقتضيه العلم من غير ما يقتضيه العلم
 كقولهم ان العلم لا يقتضيه العلم
 بل يقتضيه العلم

هو المتواتر وما خلفت افادة العلم عنه كان مشهوراً فقط
 فكل متواتر مشهور من غير كسب وقد يقال ان الشرط الاربعة
 اذا حصلت استلزم حصول العلم وهو كذلك في الغالب لكن قد
 يختلف عن البعض لما عرفت وقد صرح هذا تعريف المتواتر وخلافه
 قد يرد بلا حصر ايضا **او مع حصرها فوق الاثني** اي بثلاثة فصلاً
 ما لم يجمع شروط التواتر **او** **بما** اي ما شئت فقط **او بواحد** والمراد
 بقولنا ان يرد باثنين ان لا يرد باقل منهما فان ورد باكثر في
 بعض المواضع من السند الواحد لا يضر ان الاقل في هذا العلم ينبغي
 على الاكثر **فالاول المتواتر وهو المفيد للعلم اليقيني** فاصح
 النظري على ما ياتي في تقرير **بشرطه** التي تقدمت واليقين
 هو الاعتقاد الجازم المطابق وهذا هو المعتمد ان حيز المتواتر
 يفيده العلم الضروري وهو الذي يبينه الانسان اليقيني
 لا يمكنه دفعه **وقيل** لا يفيده العلم الانظري وليس بشي لان العلم
 بالمتواتر يحصل لمن ليس له اهلية النظر كالعالم اذا نظر ترتيب
 امور معلومة او مخطوطة يتوصل بها الى علوم او فنون وليس

جواب عن السؤال الاول
 وجواب عن السؤال الثاني

لأنه لو كان العلم بالمتواتر
 يقتضيه العلم بالمتواتر
 لكان العلم بالمتواتر
 يقتضيه العلم بالمتواتر

لأنه لو كان العلم بالمتواتر
 يقتضيه العلم بالمتواتر
 لكان العلم بالمتواتر
 يقتضيه العلم بالمتواتر

في العامي اهلية ذلك فلو كان نظرياً لما حصل له ولا في هذا التقرير
 العرف بين العلم الضروري والعلم النظري اذا الضروري يفيده
 العلم بلا استدلال والنظري يفيده لكن مع الاستدلال
 على الافادة وان الضروري يحصل لكل سابع والنظري لا يحصل
 الا لمن فيه اهلية النظر **واما** **بما** **بشرط** المتواتر **في** **الاحول**
لانه على هذه الكيفية ليس من سباعت علم الاستدلال ان علم الاستدلال
 تحت وفيه عن حجة الحديث او صفة ليحصل به او يترك من حيث
 صفات الرجال وصيغ الاما **والمتواتر** لا تحت عن رجاله
 بل يجب العمل به من غير تحت فائدة ذكر ان الصالح ان مثال
 المتواتر على التفسير المنعقد بعد وجوده الا ان يدعي ذلك في
 حديث من كذب على **وبا** ادعاه من العزة منع وكذا ما ادعاه
 غيره من الصبر لان ذلك نشأ عن قلة اطلاع على كثرة الطرق
 واحوال الرجال وصفاتهم **المقتضية** لاجادة العادة ان يتواطأ
 على كذب او حمل منهم اتفاقاً ومن احسن ما يقرر به كون المتواتر
 موجوداً او وجود كثرة في الاحاديث ان الكتب المشهورة المتداولة

الضرورة في العلم بالمتواتر
 كقولهم ان العلم بالمتواتر
 يقتضيه العلم بالمتواتر

لأنه لو كان العلم بالمتواتر
 يقتضيه العلم بالمتواتر
 لكان العلم بالمتواتر
 يقتضيه العلم بالمتواتر

لأنه لو كان العلم بالمتواتر
 يقتضيه العلم بالمتواتر
 لكان العلم بالمتواتر
 يقتضيه العلم بالمتواتر

فقد روي عن علي بن ابي طالب
 قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول
 في الحديث المتواتر ان الكتب المشهورة المتداولة

باب في اهل العلم شفا وغربا المنطوق عندهم بصحة نسبتها الي
مستفيها اذا اجتمع على اخراج حديثه ونقدت طرقته فقد
تقبل العادة تراطمهم الي الكتب الي اخر السروط افاد العلم
اليقيني بحجته الي قايله ومثله في الكتب المشهورة كثير
والثاني وهو اول اقسام الاحاد ما له طرق محصورة باكثر من
اثنتين وهو **المشهور** عند الحديثين سمي بذلك لوضوحه **وهو**
المستفيض على رأي جماعة من ائمة الفقهاء سمي بذلك
لاتنشاره من فاضل الي افيض فيضاً ومنتهى من غير من المستفيض
والمشهورات المستفيض يكون في انبدايم وانتهايد سوا
والمشهورات من ذلك ومنتهى من غير على كيفة اخرى وليس
من مباحث هذا الفن ثم المشهور يطلق على ما جرحنا على ايا مشهور
على الاستدلال ويشمل ما له اسناد واحد فضاء بل لا يوجد له
اسناد اصلاً **والثالث العز** وهو ان لا يرويه اقل من اثنين
من ائمتهم وسمي بذلك اما لقلته وجوده واما لكونه عزاً او قوي
بجده من طريق اخرى **وليس شرط الصحيح خلافاً لمن زعم**

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠

Handwritten signature in Urdu script, likely belonging to a member of the committee or a witness.

الحمد لله الذي جعل في كتابه
الغنيمة والبركة

وهو راوي علي الجبائي عن المختلة واليه يروي كلام الحاكم ابي
عبد الله في علوم الحديث حيث قاله الصحيح ان يرويه البخاري
الذي لا عنه اسم الجاهل بان يكون له روايات ثم يتداوله
اهل الحديث الي وقت كاشهادة علي الشهادة وصرح القاضي
ابوبكر بن العربي في من الخارفي بان ذلك شرط الخارفي
واجاب عن ما ورد عليه من ذلك بحجابه وفيه نظر لانه قال
فان قيل حديث الامام بالنيابة فمن له روى عنه وعن عمل الاعفنة
قال قلنا قد خطبه به عمر علي المنبر محض العجابة فلو لانهم
يعرفونه لا تكروه كذا قال وتغيب بانه لا يلزم من كونهم
ملكوا عنه ان يكونوا اسجدوا من غير وبان هذا الوسم في عمر
منه في ندر علفنه ثم تقرره محمد بن ابراهيم به عن علفنه ثم نفرد
يجي بن سعيد بن محمد علي ما هو الصحيح المعروف
عند المحدثين وقد وردت لهم مناقبات لا ينتمونها وكذا
لا سلم جوابه في بين حديث عمر قال بن سعيد ولقد كان يكتفي
القاضي في بطلان ما ادعي انه شرط الخارفي اول حديث مذكور

ابي
 ولد له
 فامني
 ي
 بمقال

کتاب فی علم الکلام و اصول فقهی
مؤلف: میرزا محمد تقی
محل: نجف اشرف

فيه وأدعي بن حبان يفيض دعواه فقال ان رواية ابن
 عن ابنه الي ان ينتهي لا توجد أصلا قلت ان اراد ان رواية
 ابنه فقط عن ابنه فقط لا توجد أصلا فيمكن ان يعلم والما صرة
 العزيز التي حررها في جوده بان لا يبر وجه اقل من ابنه
 عن اقل من ابنه **مثال** ما رواه الشيخان من حديث ابن
 والحارثي من حديث ابي هريرة ان رسول الله صلى الله عليه
 وسلم قال لا يؤمن احدكم حتى يكون احب اليه من والده
 وولده الحديث ورواه عن ابنه قادة وعبد العزيز بن صهيب
 ورواه عن مادة شعبة وسعيد ^{سألت ابا عبد الله} ورواه عن عبد العزيز
 اسمعيل بن ثعلبة وعبد الوارث ورواه عن كل جماعة **والراجح**
الغريب وهو ما يتفرد بروايته شخص واحد في اي موضع
 وقع المتقدم به من السند على ما سنعلم اليه الغريب المطلق
 والغريب النسبي **وكلما** اي الاقسام الاربعة المذكورة
سري الاول وهو المتواتر **احاد** ويقال لكل ما خبر واحد
 وخبر الواحد في اللغة ما يروي به شخص واحد وفي الاصطلاح

ما يجمع شروط المتواتر **ويقال** اي الاحاد **المقبول** وهو ما يجب
 العمل به عند الجمهور **وفيها المردود** وهو الذي لم يرح صدق
 الجزم **توقفت الاستدلال بعامل الكثرة من احوال رواياتها**
دون الاول وهو المتواتر فكله مقبول لا فادنه القطع
 بصدق مخبر خلاف غير من احاد الاحاد لكن انا وجه العمل
 بالمقبول منها لانها اما ان يوجد فيها اصل صفة القبول
 وهو ثبوت صدق الناقل واصل صفة الرد وهو ثبوت كذب
 الناقل او لا فالاول يغلب على الظن صدق الخبر لثبوت صدق
 ناقله فيوجد به والثاني يغلب على الظن كذب الخبر لثبوت
 كذب ناقله فيطرح والثالث ان وجدت قرائنه فلهذا باحد
 القسمين التحقق والاثبتوقف فيه واذا توقف عن العمل به
 صار كالمرد ودل لثبوت صفة الرد بل لكونه لا توجد فيه
 صفة توجب القبول والله اعلم **وقد يقع فيها** اي في احاد
 الاحاد المنتهية الي مشهور ومن من وعريب **ما يبينه العلم**
المعبري بالقرائن على المختار خلافا لمن اي ذلك والخلاف

هذا الحديث لا يثبت به دعواه
 بل هو من احوال رواياتها
 وقد وقع في غير هذا الموضع
 من احوال رواياتها

هذا الحديث لا يثبت به دعواه
 بل هو من احوال رواياتها
 وقد وقع في غير هذا الموضع
 من احوال رواياتها

في التحقيق لفظي لان من جوز الملاقاة العلم فتيده بكونه نظريا
وهو الحاصل عن الاستدلال ومن ابي لا الملاقاة حصص لفظ العلم
بالتواتر وما عداه منه ظني لكنه لا ينبغي ان ما اختلف بالقرائن
ارجح مما خلا عنها والخبر اختلف بالقرائن انواع منها ما اخرج
الشبان في جميعها ما لم يبلغ التواتر فانه اختلف به قرآن منها
جلالتهما في هذا الشأن وتقدمهما في تبيين الصحيح عليهما
وتلقيه العلم لكتايبهما بالقبول وهذا السلفي وحده اقوي الي
افادة العلم من مجرد كثرة الطرف القاصرة عن التواتر لان
هنا عمن عالم يتقده احد من الحظا منها في الكتايب وعالم
يقع التجاذب بين مدلوليه ما وقع في الكتايب لان جميع لاستحاله
ان يبينه المتن فشان العلم بعد فتهما من غير ترجيح لاحدهما
علي الاخر وما عدا ذلك فالاجماع حاصل علي تسليم محتمل فان قيل
انما الفقرا علي وجوب العمل به لا علي محتمل معناه وسنذكر المنع
ايهم مستغنون علي وجوب العلم كل ما صح ولولم يخرج من الشبان
فلم يبق للصحيحين في هذا امرية والاجماع حاصل علي ان لهما

هذا هو الوجه في ترجيح التواتر
على ما عداه من الظن والاعتقاد
لان التواتر هو العلم الحقيقي
والباقي هو العلم الظني

هذا هو الوجه في ترجيح التواتر
على ما عداه من الظن والاعتقاد
لان التواتر هو العلم الحقيقي
والباقي هو العلم الظني

منية فيما يرجع الي نفس الحق ومن من بافاده ما خرج
البيان العلم النظري الاستاذ ابو اسحق الاسفرايني ومن امة
الحديث ابو عبد الله المحمدي وابو الفضل بن طاهر وعينهما
ومنها المشهور ان كانت له طرف متباينة سلمة من ضعف
الرواية والعلل ومن من بافادته العلم النظري الاستاذ ابو
البعدادي والاستاذ ابو بكر بن فورك وعينهما ومنها المسلسل
بالامة الحفاظ المتعقبين حيث لا يكون عربيا كالحديث الذي
يرويه احمد بن حنبل رحمه الله مثلا ويشاركه فيه غيره عن
الشافعي رحمه الله ويشاركه فيه غيره عن مالك بن انس رحمه الله
فانه بعيد العلم عندهما مع الاستدلال من جهة جلاله
روايته وان فيهم من الصفات اللابقة الموحية للقبول
ما يقوم مقام العدد الكثير من غيرهم ولا يتشكل من له ادي
ممارسة بالعلم واخبار الناس ان ما كالملا لوشا منه خبراته
صادق فيه فاذ انضاف اليه من هو في تلك الدرجة ازاد
قوة وبعد ما يخشي عليه من السهو وهذه الانواع التي ذكرنا

هذا هو الوجه في ترجيح التواتر
على ما عداه من الظن والاعتقاد
لان التواتر هو العلم الحقيقي
والباقي هو العلم الظني

هذا هو الوجه في ترجيح التواتر
على ما عداه من الظن والاعتقاد
لان التواتر هو العلم الحقيقي
والباقي هو العلم الظني

لا يحصل العلم بصدق الخبر منها الا للعالم بالحدس المتبحر فيه .
 الحارث باجماله الرواء المطلق على العلة . وكونه غيره لا يحصل
 له العلم بصدق ذلك لقصوره عن الاوصاف المذكورة لا يعني
 حصوله العلم للمعبر المذكور والله اعلم ومحصل الا انواع الثلاثة
 التي ذكرناها ان الاول يختص بالعجيين والثاني باليهود
 متعددة والثالث بما رواه الامة ويمكن اجتماع الثلاثة في
 حديث واحد فلا يجد حديقهم القطع بصدقهم والله اعلم
ثم الغريبة اما ان تكون في اصل السند اي في الموضع .
 الذي يدور الاسناد عليه ويرجع ولو تعددت الطرف اليه
 وهو طرفه الذي فيه العجاي **اولا** يكون كذلك بان يكون
 المتفرد في اثنائه كان يرويه عن العجاي اكثر من واحد ثم تفرد
 برأيته من واحد منهم شخص واحد **فالاول الفرد المطلق**
 كحديث الهي عن سبيح الولا ومن ههنا تفرد به عبد الله بن دينار
 عن بن عمر وقد تفرد به راوي عن ذلك المتفرد كحديثه شعيب
 الايمان تفرد به ابو صالح عن اي هريرة وتفرد به عبد الله

بن دينار

السمي بالبحر
الزخار

بن دينار عن اي صالح وقد يمتد التفرد في جميع روايته او التفرد
 وفي سند الزوار والمجم الاوسط للطراي امثلة كثيرة لذلك .
والثاني الفرد النسبي سمي نسبيا لكونه التفرد فيه حصل
 بالنسبة الي شخص معين وان كان الحديث في نفسه مشهورا
وتعنه الملاقاة المفردة عليه لان العزيب والفرد مترادفان
 لغة واصطلاحا الا ان اهل الاصطلاح غايروا بينهما من حيث
 كثرة الاستعمال وقلته فالفرد اكثر ما يطلقونه على الفرد المطلق
 والعزيب اكثر ما يطلقونه على الفرد النسبي وهذا من حيث
 اطلاق الاستعمال لهما واما من حيث استعمال الفعل المشتق .
 فلا يفرقون فيقولون في المطلق والنسبي تفرد به فلان او
 اعزب به فلان وقرب من هذا اختلافهم في المنقطع والمرسل
 هل هما متغايران او لا فافكر الحديثين علي لتغاير لکنه عند الملاقاة
 الاسم واما عند استعمال الفعل المشتق فيستعملون الارسال
 فقط فيقولون ارسله فلان سوا كان ذلك مرسل ام منقطع
 ومن ثم الملقب ميز واحد من لم يلاحظ موافقة استعمالهم على كثير

ابو النعمان بن دينار عن الزوار

من الحديثين اجماعا لا يقيرون بين المرسل والمنقطع وليس كذلك
لما مرنا وقال من ينه على انكته في ذلك وانه اعلم
وجزا لاحاد بنقل عدل تام الضبط مثقل السند غير
معدل ولا شاذ هو الصحيح لذاته وهذا اول تقسيم الغنول
الي اربعة انواع لانها اما ان يشتمل من صفات الغنول على اطلاق
اولا الاول الصحيح لذاته والثاني ان وجد ما يجيز ذلك الغنول
ككثره الطرق فهو الصحيح ايضا لكن لذاته وجبه لاجتران
فهو الحسن لذاته وان قامت فترتبة ترجح جانب قبول
ما يتوقف عليه فهو الحسن ايضا لذاته وقدر الكلام على الصحيح
لذاته لعل ترتيبه والمراد بالعدل من لم يملك تحمله على لانه
المعزى والمروءة والمراد بالتقوى اجتناب الایمال السيئه
من شركه او فسق او بدعة والقبض ضبط صدره وهوان ثيابه
ما سجد على يمينه من استخاره من شأ ومنبطه كتاب وهو
مباينته لذعيم من ذمعه بنيه وصحه الي ان يودي منه وقدر
بالتمام اشارة الي الرتبة العليا في ذلك والمنقطع ما سلم اسناده

من سقوط منه عيب يكون كل من رحاله سمح ذلك المروي .
من شجسته **والسند** بغير نفيهم والمعلل لغة ما فيه علة
وامطلاحا ما فيه علة خفية **قاجحة** والشاذ لغة المنفرد
وامطلاحا ما خالف فيه المروي من صراح منه وله تفسير
احزابي **تبيين** قوله وجزا لاحاد الجنب وباتي بقوده
كالفضل وقوله بنقل عدل احراز عما ينقله عمن العدل وقوله
هو يسي فضلا يتوسط بين المبتد والخبير يودان بان ما بعده
جنس عما قبله وليس بجنت له وقوله لذاته مخرج ما يسي محضا
بما خارج عنه **لا يعدم وتفاوت** **رتبة** اهل الصبح تفاوت
هذه الاوصاف المتتصية للشيخ في القوة فاهلها كانت مفيدة
لخليفة الظن الذي عليه مدار الصحة اقتضت ان يكون لها درجات
بعضها فوق بعض بحسب الامور العرفية واذا كان كذلك فاما كون
رواياته في الدرجة العليا من اعدالة والضبط وسائر الصفات
التي توجب الترجيح كان اصح مما هو في الرتبة العليا في ذلك
بالطوة عليه بعض الامة انه اصح الاسانيد كالنظري من سلم

منه فاعلم
عنه فاعلم
عنه فاعلم

والزعم الحارثي بأنه يحتج أن لا يثبت للعنفة أصلاً وما الزعم
 أبو إسحاق لا يزلان الراوي إذا ثبت له البقاع لا يجري في رواية
 احتمال أن لا يكون صحيح لأنه لم يزل من جريانه أن يكون مدركاً
 والمسئلة معروضة في عين المدركين وأما حجة من حيث العادة
 والصنيط فلأن الرجال الذين يحكم بينهم رجال مسلم أكثر عدداً
 من الرجال الذين يحكم بينهم من رجال الحارثي مع أن الحارثي
 لم يكن من أصحاب حديثهم بل غالبهم من شيوخي الذين أخذ عنهم
 وأما حديثهم خلاف مسلم في الأمرين وأما حجة من حيث
 عموم الشذوذ والاعتلال فلأن ما انتقد على الحارثي من الأحاديث
 أقل عدداً مما انتقد على مسلم هذا مع اتفاق العلماء على أن الحارثي
 كان أجلاً من مسلم في العلوم وأعرف بعناية الحديث وأن مسلماً
 تليده وجرّحه ولم يزل يستفيد منه وينفع آثاره حتى قال
 الدارقطني لو لا الحارثي لما راج مسلم ولا جاز من ثماني ومن
 هذه الجهة وهي رحيمة شرط الحارثي على غيره **بدر صحيح**
الحارثي على غيره من الكتب المصنفة في الحديث **م صحيح مسلم**

تتمتع به و به این جهت که در این کتاب
تتمتع به و به این جهت که در این کتاب

والله اعلم بالصواب

اولئك هم الذين

کے رکھنے

لما ركته البخاري في اتفاق العلما على التي كتبا به المقول ايضا
سوي ما على غير يقدم في الارضية من حيث الاحتمية ما وافقه
شرطها لان المراد به روايتهم ما في شروط الصحيح وروايتهم
قد حصل الاتفاق على القول بتعديلهم بطريق اللزوم فهم يقدرون
على مبهمي روايتهم وهذا اصل لا يخرج عند الادليل
فان كان الخبر على شرطها لم كان دون ما اخرجه مسلم
او مثله وان كان على شرط واحد فيقدم شرط البخاري وحده
على شرط مسلم وحده تبعا لاصل كل منهما يخرج لئلا ينشأ
افسار متفاوت درجاتها في الصحة وتقدم سابع وهو ما ليس على
شرطها اجتماعا وانفرادا وهذا التفاوت انما هو بالنظر الى
الحقيقة المذكورة اما لو خرج قسم على ما نوهه بابو اخري
تقتضي التجميع فانه يقدم على ما نوهه اذ قد يفرض للثوق ما
يجعله ما يقال لو كان الحديث عند مسلم مالا وهو مشهور بناصر
من درجة التواتر لكن خفته قرينة صار بها يبعد العلم فانه
يقدم على الحديث الذي يخرج به البخاري اذا كان فردا مطلقا

اما قال او مشله لان لا بد
الذي يروا وليبرع بتركها
على لا زنه سلم ولا عذمت

وكما لو كان الحديث الذي لم يرد فيه من ترجمته وصفت بكونها
 اصح الاسانيد كما لك من نافع عن ابن عمر فانه يقدم على الفرد
 به احدها مثلاً لا سيما اذا كان في اسناده من فيه ثقال
فان خف العيب او قل يقال خف اليوم فقلنا نكوا و
 والمراد مع بنية السوط المتقدمة عن حد الصحيح فهو
الحسن لذاته لا لشي خارج وهو الذي يكون حسنه بسبب
 الاعتقاد بخواتم المتشهور ان اغتربت طرفه وخرج
 باشتراطه باقي الاوصاف الضعيف وهذا التتم من الحسن شاركه
 الصحيح في الاحتياج به وان كان دونه ومثابه له في نفسه
 التي مراتب بعضها فوق بعض **وكثرة طرفه** **ليصح** وانما
 حكم له بالصحة عند تعدد الطرف لان الصورة المجموعة قوة
 تحب القدر الذي قصر به ضبط راوي الحسن عن راوي الصحيح
 ومن ثم تطلق الصحة على الاسناد الذي يكون حسناً
 لذاته لو تفرد اذا تعدد وهذا حيث يتفرد الوصف **فان حجتاً**
 اي الصحيح والحسن في وصف واحد كقول الترمذي وغيره

في الحديث من لم يرد فيه من ترجمته وصفت بكونها اصح الاسانيد كما لك من نافع عن ابن عمر فانه يقدم على الفرد به احدها مثلاً لا سيما اذا كان في اسناده من فيه ثقال

حسن صحيح **للتفرد** الحاصل من المجتهد **في الناقلة** **هل اجتهت**
 فيه شرط الحجة او قصر عنها وقد اجبت **حاصل منه التفرد**
 بتلك الرواية وتعرف بهذا الجواب من استشكل الجمع بين الوصفين
 فقال الحسن قاصر عن الصحيح ففي الجمع بين الوصفين اثبات له لكن
 القصور ونفيه وحصل الجواب ان تردد ائمة الحديث في حال
 ثاقله اسعني للجهل ان لا يصفه باحد الوصفين فيقال فيه
 حسن باعتبار وصفه عند قوم صحيح باعتبار وصفه عند قوم
 وغاية ما فيه انه حذف منه حرف التردد لان حذفه
 ان يقول حسن او صحيح وهذا كما حذف حرف العطف بين
 الذي بعده وعلي هذا فاقيل فيه حسن صحيح دون ما قيل
 فيه صحيح لان الجزم اقوى من التردد وهذا حيث المفرد
والا اذا لم يحصل التفرد فاعلقات الوصفين فيعادل الحديث
 يكون **باعتبار اسنادين** احدهما صحيح والاخر حسن وفي هذا
 فاقيل فيه حسن صحيح فوق ما قيل فيه صحيح فقط اذا كان فرداً
 لان كثرة الطرف تعوي فان قيل فند صرح الترمذي بان شرط

في الحديث من لم يرد فيه من ترجمته وصفت بكونها اصح الاسانيد كما لك من نافع عن ابن عمر فانه يقدم على الفرد به احدها مثلاً لا سيما اذا كان في اسناده من فيه ثقال

مراد على هذا اذا كان في الاسنادين من لم يرد فيه من ترجمته وصفت بكونها اصح الاسانيد كما لك من نافع عن ابن عمر فانه يقدم على الفرد به احدها مثلاً لا سيما اذا كان في اسناده من فيه ثقال

الحسن ان يروي من عز وجه فليكن يقول في بعض الاحاديث
حسن عزب ليعرفه الاسن هذا الوجه فالجواب
ان التريدي لم يعرف الحسن مطلقا وانما عرفه بنوع خاص
منه ونفع في كتابه وهو ما يقول فيه حسن من غير صفة اخرى
وذلك انه يقول في بعض الاحاديث حسن وفي بعضها
صحيح وفي بعضها عزيز وفي بعضها حسن صحيح وفي بعضها
صحيح عزب وفي بعضها حسن عزب وفي بعضها حسن صحيح
عزب وتعرفه انما وقع على الاول فقط وعبارته ترشد الى
ذلك حيث قال في اخر كتابه وما قلنا في كتابنا حديث حسن
فانما اردنا به حسن اسناده عندنا كل حديث يروي لا يكون
لا يكون تراوته منها يكذب ويروي من عز وجه عز ذلك
ولا يكون شاذ او فروع عندنا حديث حسن فحرف بهذا انه
انما عرفه الذي يقول فيه حسن فقط انما ما يقول فيه حسن
صحيح او حسن عزب او حسن صحيح عزب فلم يعرج على تعريفه
كل لم يعرج على تعريف ما يقول به صحيح فقط او عزب فقط

الرواية

ولا يجوز ذلك ذلك الاستغناء بجهته عند اهل الفن واقتصر على تعريف
ما يقبل فيه في كتابه حسن فقط والاعمال الموضوعة وايلا لانه امطلاح
جديد ولا لك فيه بقوله عندنا ولم يسمه الى اهل الحرب كاعمل
الحطاي وبهذا التفسير نريد نفع كثير من الايراد التي طال الجش
فيها ولم يفسر وجه توجيهها فله الحمد على ما فهم وعلم **وتزيادة**
من هو او ثمة اي الصحيح والحسن **يقبل له ما لم يقع منا فيه** لرواية
لا سيما في بينها ومن رواه من لم يذكر تلك الزيادة لانه الزيادة اما ان يكون
لما حكم الحديث المستعمل الذي يفرد به الشذو ولا يرويه عن شخص
مخبر واما ان يكون منا به بحيث يلزم من قبولها رد الرواية المحذورة لغيره من الرواية
فهذه هي التي تتبع الترجيح بينها وبين معارضها فيقبل المراجحة ويترادف
المراجع واشتهر من جميع من العلماء القول بقبول الزيادة
مطلقا من غير تعديل ولا بيان ذلك على طريق الحديث
الدين يشترطونه في الصحيح ان لا يكون شاذ او غير معروف الشذوذ
بمخالفة النسخة من هو اولق منه والعجب من اغفل ذلك منهم

فوله لا الزيادة فظاهر من ان
بعض الروايات في السنن وهو
الراجح اعني سنن رواه في كتابه
ما في المتن ان يقول لان الشاذ
لم يروا من معارضته وارجح فلم
يعتدوا في انما يرويه من غير
مستعمل ولم يسمه انما تالي

مع اعترافه باشتراط انتفاء الشبهة في حد الحديث الصحيح وكذا
الحسن والمنقول عن ائمة الهدى المتقدمين كعباد المحسنين ^{في الحديث}
وعبي الطعان واحدا من جنبل وعبي بن جعفر وعلى المدني والعماري
واي مرزوقه واي حاتم والفاقي والدرقطني وميمون بن عبد الله
المرجعي بالريادة وعبيها ولا يعرف عن احد منهم الحلاف
بقول الريادة **وعجب من ذلك اطلاق كثير من الشافعية**
القول بقبول الريادة الثقة مع ان نصر الشافعي يرد
علي غير ذلك فانه قال في اثنا كلامه على ما يعنى به حاله
الراوي في الصنيط ما نصه ويكون اذا اشرك احد من الحفاظ
له خالفه فان خالفه فوجد حديثه انتقص كان في ذلك دليل
على صحة الحديث حتى خالفه ما وصفت انتهى ذلك حديثه
انني كلامه وقتضاؤه انه اذا خالف فوجد حديثه ان يرد
ذلك حديثه فله على ان يريادة العدل عنده لا يلزم قبولها
مطلنا وانما قبل من الحفاظ فانه اعتبر ان يكون حديث هذا الحفاظ
انتقص من حديث من خالفه من الحفاظ وجعل نقصان هذا الراوي

الاول في التواتر ذكر في متنه
ان من الحديث لان هذه الامور من
الاول في التواتر ذكر في متنه
ان من الحديث لان هذه الامور من

من الحديث دليل على جسته لانه يدل على تحريمه وجعله باعد اذ كان
معتبرا لديه فدخلت فيه الريادة فلو كانت عنده مقبولة مطلقا
لم تكن مفضلة بها جميعا والله اعلم **فان حوثل باريح** منه لمزيد
حنبط او لثمة عدد او مزية لكن من وجوه الترجيحات **فالرايح** يقال له
الحفوظ ومقابل له وهو المرجوح يقال له **الشافعية** مثله ذلك
ما رواه الترمذي والاسي وابن ماجه من طريق ابن عيينه عن
عمر بن دينار عن عويصة بن يحيى عن عيسى بن عباس رضي الله عنهما ان رجلا
نوفى على محمد رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يبع رايها الاولي
هو اعتقه الحديث وتابع ابن عيينه علي وصله ابن حزم وعينه
وخالفهم حاد بن مزني فرواه عن عمر بن دينار عن موسى بن جهم
يزكر بن عباس قال ابو حاتم الحفوظ حديث ابن عيينة انتهى فحاشا
من يدين اهل العدل والصنيط ومع ذلك ربح ابو حاتم روايته من فهم
الكرعة واسمه وعرف من هذا المعزبان الشاذ ما رواه القبولة
عن الثامن موالى منه وهذا هو المختار في تعريفه الشاذ بحسب
الاصطلاح **وان وقعت المخالفة مع الشفعة فالرايح** يقال له د

الاول في التواتر ذكر في متنه
ان من الحديث لان هذه الامور من
الاول في التواتر ذكر في متنه
ان من الحديث لان هذه الامور من

المعروف ومقابلته يقال له المنكر مثله ما رواه ابن أبي حاتم
من طريق حبيب بن حبيب وهو أخو عمر بن حبيب الزياتي
المعزي عن أبي إسحق عن العزرا بن حبيب عن ابن عباس عن النبي
صلي الله عليه وسلم قال من أقام الصلاة وأتى الزكاة وحج وصام
وقرى العفيف دخل الجنة قال أبو حاتم هو بكران يميزه من الثقات
رواه عن أبي إسحق موقوفا وهو المعروف وعرف بهذا ابن
الشافع والمنكر اجتماعي اشتراط الخالفة وأما إمامي ابن الشاذلي
وأبو نعيم وأبو صدوق والمنكر أبو بصير ضعيف وقد غفل عن سري
بينهما والله أعلم وما تقدم ذكره من الفرد النبيلي له وحده
ظن كونه فردا قد وافقه غيره فهو المتابع بكسر الموحدة والمتابعة
على مرأتين حصلت للراوي نفسه فهي للتامة وإن حصلت للبخه
فمن فزعه فهي لغايصة ولتستفاد منها التقوية مثال المتابع
ما رواه الشافعي في الام عن مالك عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر
أن رسول الله صلي الله عليه وسلم قال الشهر ربيع وعشرون فلا تقوا
حتى تنزوا الحلال ولا تفطروا حتى تنزوه فان غم عليكم فاحلوا العدة

الملکین

لثنتين فقدنا الحديث بهذا اللفظ ظن قوم ان الشافعي قد رده عن
ملكه فعدوه في عز ليس لان اصحاب ملك روه عنه هذا الاسناد
بل لظن انهم عليكم قافروا له لكن وجدنا الشافعي متابعا وهو ر
عبد الله بن سنان القتيبي كذا كذا اخرجه البخاري عنه عن ملك
وهذه متابغة تامة ووجدناه ايضا متابغة قاصرة في جميع احوالها
من روايته عامر بن محمد عن ايوب عن محمد بن يزيد عن جده عبد الله
بن عمر لفظا وكلاما اثنين وفي صحيح مسلم من رواية عبيد الله بن عمر عن
نافع عن ابن عمر لفظا فافترقا لثنتين ولا افتراق في هذه المتابغة
سواء كانت تامة ام قاصرة على اللفظ بل اوجات بالمعنى كني لكنها تختلف
بكونها من رواية ذلك العاصي **وان وجد متن** يروي من حديث
مجاهي اخر **ايوبه** في اللفظ والمعنى اروي بالمعنى فقط **فهو الشافعي**
وبناؤه في الحديث الذي قد بناه مارواه النسائي من رواية محمد
بن حنين عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم فذكر مثل حديث
عبد الله بن دينار عن ابن عمر سوا هذا اللفظ واما بالمعنى فهو ما
رواه البخاري من رواية محمد بن زياد عن ابي هريرة بل لفظان في علم
انوار الحديث

[illegible]

ابن تيمية رحمه الله عليه
 ابو جعفر محمد بن عيسى بن ابي طالب

هذا هو الشيخ
 ابو جعفر محمد بن عيسى بن ابي طالب

ابن تيمية رحمه الله عليه

ابن تيمية والطاوي ومن هما وان لم يكن الجمع فلا غلوا **الاسلام**
 ان يعرف النسخ **اولا** فان عرف **وثبت المتأخرية** او **بما صرح**
 منه **فهو النسخ والاخر المنسوخ** والنسخ رفع تعلق حكمه
 شرعي بدليل شرعي متاخر عنه والنسخ ما دل على الرفع به
 المذكور وتسميته ناسخا مجاز لان النسخ في الحقيقة هو الله
 تعالى ويعرف النسخ بما صرح بها ما ورد في النص كحديث
 يزيد في صحيح مسلم كنت نبيكم عن زيادة التور فزروها
 فانها تذكر الامرة وتنها ما عجز الصالح بانها متاخر كقول
 جابر كان اخيرا الاسير من حسن رسول الله صلى الله عليه وسلم
 ترك الوصية ما است النار اخرجها اصحاب السنن ومنها
 ما يعرف بالنسخ وهو كثير وليس منها ما يرويه الصالح في النسخ
 الاسلام معارض المتقدم عنه لاحتمال ان يكون سمع من صحابي
 احزا فقدم من المتقدم المذكور او مثله فارسله لكن ان وقع به
 المضحك بساعده من النبي صلى الله عليه وسلم فينتج ان يكون
 ناسخا بشرط ان يكون لم يخل عن النبي صلى الله عليه وسلم شيئا قبل

اسلام

ابن تيمية رحمه الله عليه
 ابو جعفر محمد بن عيسى بن ابي طالب

اسلامه وان لم يعرف النسخ فلا غلوا اما ان يمكن ترجيح احدهما
 على الآخر بوجه من وجوه الترجيح المتعلقة بالمتن او بالاسناد
 او لا فان لم يكن الترجيح تعين المعير اليه **والا** فلا مآز يظهروا
 المتعارض واقفا على هذا الترتيب الجمع ان يمكن فاعتبار النسخ
 والمنسوخ **فالترجيح** ان تعين **نفي التوقف** عن العمل باحد الحرس
 والتعجيل بالتوقف اولى من التعجيل بالنسخ لان خفا ترجيح احدهما
 على الآخر انما هو بالنسبة للتعجيل في الحالة الراهنة مع احتمال
 ان يظهر لغيره ما خفي عليه والله اعلم **ثم المردود** ويوجب
 الرد **اما ان يكون المنسوخ** من اسناد او **طعن** في رواه على اختلاف
 وجوه الطعن اعلم من ان يكون لا يرجع اليه ديانا الراوي
 او اليه منبسطه **فالمنسوخ اما ان يكون من مبادئ السند من**
تصرف مصنفه او من اخره اي الاسناد بعد التام **او**
عجز ذلك فلا وله المعلق سوا كان الساقط واحدا ام اكثر
 وبينه وبين العمل الا في ذكره عموم وخصوص من وجه فمن
 حيث تعريف المعلق بان من سقط منه الثاني فسادا يجمع مع

بعض صور المعلق ^{وإن} حيث تقييد المعلق بأنه من تصرف
مصنفه ^{من} مبادي السند يفرق منه ^{أو} هو ^{من} ذلك
^{ومن} صور المعلق ^{أن} يُحذف جميع السند ^و يقال مثلاً قال
رسول الله صلى الله عليه وسلم ^و ^{هنا} أن حذف الألف
أو الألف ^و الناجي معا ^و ^{هنا} أن تحذف من حذره ^و نصيبه
إلى من فرقته ^{فإن} كان ^{من} فوقه ^{في} خلاف ذلك ^{المضيف} ^{فقد}
اختلف فيه هل يسمى تقليداً ^{أو} لا ^{والصحيح} في هذا التفسير ^{فإن}
عرف بالمثل ^{أو} لا ^{استقر} أن ^{فإن} ذلك مدلس ^{ففي} ^و ^{الافتقار}
^و ^{أنما} ذكر ^{التعليق} في قسم الرد ^و ^{لأن} الجهل ^{بالحروف} ^و ^{وذلك}
بعضه ^{أن} ^{عرف} ^{بأن} ^{يجي} ^{بشيء} ^{من} وجه آخر ^{فإن} قال جميع من
أحذفه ^{تتأخر} ^{جاء} ^{مستأنفاً} ^{للتعبير} ^{على} ^{الإيهام} ^و ^{الجهل} ^{ولا} ^{يقتلح}
بشيء ^{لكنه} قال ^{أبى} ^{الصلاح} ^{هنا} ^{أن} ^{وقع} ^{الحذف} ^{في} ^{كتاب} ^{الزيت}
حجته ^{كالخاري} ^{فأما} ^{في} ^{فيه} ^{بالجزم} ^و ^{لأنه} ^{ثبت} ^{استأنفاً} ^{ومنه}
^و ^{أنما} ^{حذف} ^{لعمري} ^{من} ^{الأعراض} ^{وما} ^{أني} ^{فيه} ^{بغير} ^{الجزم} ^{ففيه}
مثال ^{وقد} ^{أوجت} ^{امثلة} ^{ذلك} ^{في} ^{النكح} ^{على} ^{بن} ^{الصلاح}

والماضي

والثاني وهو ما يفظن اضره من بعد التابعي هو المرسل
وصورته ان يقول التابعي سواء كان كبيرا او صغيرا قال رسول الله
عليه السلام **عليكم كنوا** او **فعل** كذا او **فعل** كذا او **فعل** كذا او **فعل** كذا
وايضا كذا في قسم الرد ودل الجهل حال المدح واللام **يحتل** ان يكون
مخاطبا ويحتل ان يكون تابعيا **علي** التابعي **يحتل** ان يكون ضاعفا
ويحتل ان يكون نية **علي** التابعي **يحتل** ان يكون حلا عن مخاطب
ويحتل ان يكون تابعيا اخر **علي** التابعي **فيقول** لا احتمال
السابق ويتقدم دائما بالجوهر العنفي قال في الانهاية له **واسما**
لا لا يتقبل **فالي** ستة اوسبعة وهو اكثرهما وجد من رواية بعض
التابعين عن بعض فان عرف من عادة التابعي انه لا يرسل الا
عن ثغفه فذهب جمهور الحديثين الي التوقف لبيان الاحتمال
وهو احد قوليه **واحد** وثانيهما وهو قول المالكيين والكويتيين **يبتل**
مطلقا وقال الشافعي **يبتل** ان اعتضده بجميعه من وجه اخر
بيان الطريق الاولى منها كان او مرسل لا يترجح احتمال كون
الحدود ثغفه في نفس الامر **وقتل** ابو بكر المازني من الخنثية

فعله الله لا ينام له حال هذا الغلافان
مخترع من دولي يابا في مسمو الالمستزباب
حدسهم وفتن من الحافض لا ينام هو

احمد علی شاہ مخمصر الحارثی وغیرہ

باب في بيان الفرق بين الراوي والمرسل

وابو الوليد الباجي من المالكية ان الراوي اذا كان **مرسل** ان
 عن القاتل وغيره لا يقبل مرسله اتفاقا **والفهم الثالث**
 من اقسام السقط من الاسناد ان كان **الراوي فاعدا**
مع القاتل فهو المرسل والا فان كان السقط بائنا غير
 من البائين في موضعين مثلا فهو **المنقطع** وكذا ان سقط واحد
 فقط او اكثر من البائين لكن بشرط عدم القاتل **ثم ان السقط**
 من الاسناد **عند كونه واحدا** يحصل الاشتراك في معرفته
 لكنه الراوي مثلا لم يجر من روي عنه **او يكون خفيا**
 فلا يدركه الا ائمة الخراف المألفون على طرف الحديث
 وعلى الاسانيد **فالاول** وهو الواضح **بدرجته بعد التلاني**
 بين الراوي وشخصه كونه لم يدركه مبرر او ادركه لكن لم
 يحتمل قبوله لانه من اجازة ولا وجاهة **ومن ثم احتج بال**
التابع لمقتضاه تحريم ما لا يدركه **وقد يهتم** اوقات
 طلبهم وارضا لغرضه ان يفتح اقوالهم ادعوا الرواية من شيوخ
 ظهر بالتابع كتاب دعواهم **والفهم الثاني** وهو الخفي المرسل

او اكثر من البائين
 فاكثروا

نسخ

باب في بيان الفرق بين الراوي والمرسل
 والراوي هو الذي يروي عن غيره
 والمرسل هو الذي يروي عن غيره
 والفرق بينهما في كون الراوي
 يروي عن غيره والمرسل يروي
 عن غيره

بفتح اللام سي بذلك كون الراوي لم يروي من حديثه واهوه
 معاه الحديث من لم يروي عنه به واستثاقته من الدلس بالتحريك
 وهو اختلاط الظلام سمي بذلك لاشتراكهما في الخفاء **والمرسل**
بصيغته من صيغة الادا **عند وقوع اللقي** بين الدلس ومن
 اسند عنه **كمن وكذا قال** ومتي وقع بصيغة مرصه
 لا يجوز فيها كان كذا وتحكم من ثبت عنه التدليس اذا كان عدلا
 لا يقبل منه الا ما صرح فيه بالحديث على لاصح **وكذا المرسل الخفي**
 اذا صدر من **مجاهد لمرتل** من حدث عنه بل يئنه وبينه وطهر
 والفرق بين الدلس والمرسل الخفي تيق حصول تحريف مما ذكر
 هنا وهوان التدليس محتص من روي عن تحريف لثاء اياه فاما ان
 عاصر ولم يعرف انه اخفيه فهو المرسل الخفي من ادخل في تعريف
 التدليس المعاصرة ولو غير لقي لزمه دخوله المرسل الخفي اليه
 تعريفه والصواب المرفقة بينهما وبذلك على ان اعتبارا للقي
 في التدليس من المعاصرة وحدها لا بد منه الحقائق اهل العلم
 بالحديث على ان رواية الخفي هي كاي بيان الجملي وتبين

وامر عبد الرحمن بن مبرزة

حار من النبي صلى الله عليه وسلم من قبيل الارسله لامن قبيل النبي
 ولو كان مجرد المعاصرة لكانت في الندي ليس لكان هو لاند ليس
 لانهم عامرو النبي صلى الله عليه وسلم ولم تطلقا ولكن لم يعرف هل لقوة
 ام لا ومن قاله بالشرط اللذان في الندي ليس لاسام الشافعي وابوبكر
 البرار وعلم الخليل في الكفاية بغيره وهو المعتمد ويعرف
 عدم الملافاة باخباره عن نفسه بذلك او يحزم امام مطلع ولا
 يعني ان يتبع في بعض الطرق بزيادة راويينها الاحتمال ان يكون
 من المزبد ولا يحكم في هذه الصور حكم كل واحد من احتمال
 الاتصال والانقطاع وقد صنف فيه الخليل كتاب التفسير لهم
 المراسيل وكتاب الرصيد في متصل الاسانيد وانتهت هنا انفسهم
 الساقط من الاسناد **نظر الطعن** يكون بعشرة اشيا بعضها اشد
 في الفتح من بعض خمسة منها تتعلق بالعدالة وخمسة تتعلق
 بالضبط ولا يحصل الاعتناء بتبين احد الغنيين من الاخر لصحة انفسه
 ذلك وهي ترتيبها على الاشد فالاشد من موجب الروي سبيل
 الندي لان الطعن **اما ان يكون لكتب الراوي** في الحديث

من الاعمال الاولى وفيه مائة
 فظهر من ان لا تعدم الغنى على
 الفسنى ويؤيد ذلك

النبوي

النبوي بان يروي عنه صلى الله عليه وسلم لم يلقه منعه ذلك
او ثمة ذلك بان لا يروي ذلك الحديث الا من جهته ويكون
 محتالنا للفرقة العلوية وكذا ان يعرف بالكتب في كلامه وان لم
 يظهر منه وقنع ذلك في الحديث النبوي وهذا دون الاول
او خشي غلطه اي كثرته **او غفلته** عن الاعان **او تسقمه**
 اي بالغلل والقرول مما لا يبلغ الكفر وبنيهم ومن الاول مجموع
 وانما افرد الا انه يكون العكس به اشبه في هذا الفن واما التسقم
 بالمعتمد فيساي بياضه **او وهبه** بان يروي عن سبل التوهم
او خالفته اي للثبات **او جهلته** بان لا يعرف فيه تغديل
 ولا يخرج بعين **او برعته** وهي اعتقاد ما احدث على خلاف
 المعروف عن النبي صلى الله عليه وسلم لا معان ذلك بل يتبع شبهة
او سوء حفظه وهي عبارة عن من يكون غلطه اقل من اصابته
فالقسم الاول وهو الطعن بكتب الراوي في الحديث النبوي هو
الموضوع والحكم عليه بالوضع انما هو بطريقة الظن الغالب لا القطع
 انه فيه يصدق الكذب لكن لاهل العلم بالحديث ملكة قوية مزورة

هذا ما كان عليه حاله في زمانه
 في حديثه في الحديث النبوي
 في حديثه في الحديث النبوي
 في حديثه في الحديث النبوي

في حديثه في الحديث النبوي
 في حديثه في الحديث النبوي

في حديثه في الحديث النبوي
 في حديثه في الحديث النبوي

في حديثه في الحديث النبوي
 في حديثه في الحديث النبوي

في حديثه في الحديث النبوي
 في حديثه في الحديث النبوي

في حديثه في الحديث النبوي
 في حديثه في الحديث النبوي

في حديثه في الحديث النبوي
 في حديثه في الحديث النبوي

بها ذلك وانما يقوم بذلك منهم من يكون الخلاء على تلامذته منه
ثانياً وفيهم قويا ومعرفة بالقرآن في ذلك المدة على ذلك متقدمة
وقد يعرف الوضع بالقرار واصطفاة قال ابن دقيق القيد
لكن لا ينطبع بذلك لاحتماله ان يكون كذا في ذلك الاقرار
انتهى وفيهم من بعدهم انه لا يجزئ ذلك الاقرار اصلا وليس
ذلك مراده وانما بقي القطع بذلك ولا يكون من غير القطع ففي
الحكم لان الحكم يقتل بالظن الغالب وهو هناك لكن ولولا ذلك
للمساع تتل الفتن بالعدل ولا دم التعريف بالرتا لاحتماله ان يكونا
كاذبين فيما اعترفاه ومن القولين التي يتركها بهذا الوضع ما يوجد
من حاله المروي كما وقع لخامس بن احمد انه ذكر حصة الخلف
في كون الحسن سمع من ابي هريرة قال في الحاله اسناد الي
النبي صلى الله عليه وسلم انه قال سمع الحسن من ابي هريرة وكان
لغياض بن ابراهيم دخل على المهدي فوجده يلعب بالجمام
يناق في الحاله اسناد الي النبي صلى الله عليه وسلم انه قال
لا سبق الا في مثل اوصفه او خافه او جناح فتراد في الحديث او جناح
الحرم والافتاد العدواني العدواني والعدواني والعدواني

نفوذ

هذا هو الوجه في
الافتاد العدواني

يعرف المهدي انه كذب لاجله فارتفع الحام ومهما يوجد
من حاله المروي كان يكون مناقضا لبعض القرائن او السنة المتواترة
او الابعاد القليلة او منزع العلة حيث لا يتصل بها من ذلك التاويل
فالمروي تارة يختص بها الواضع وتارة يباخذ كلام غيره كعص
السلت الصالح او قدما الحكماء والاسرائيليات او ياخذ حديثا ضعيفا
الاسناد في كسبه اسنادا صحيحا ليرجح والحامل للواضع على الوضع
الماض من كل زمان وقدم او علمه الجهل كعص المتعبدية او
نقط العصبية كعص المنكرين او اتباع هوي بعض الرؤسا والافراد
لغرض الاستتار وكل ذلك حرام باجماع من يقتضيه الا ان بعض الكرام
وبعض المتصورات تمل منهم اباحة الوضع في التعريب والترهيب
وهو خطا من فاعله تشا من جهل لان التعريب والترهيب من جملة
الاحكام الشرعية وانفقوا على ان نعتد بالكذب على النبي صلى الله
عليه وسلم من الكبار وبالقرآن محمد الجوني فكذلك نعتد بالكذب
على النبي صلى الله عليه وسلم وانفقوا على جرهم رواية الموضع الا
معتز ونايبيانه لنقله صلى الله عليه وسلم من حديث عني بحديث

هذا هو الوجه في
الافتاد العدواني

يُرى انه كذب فهو احد الما ذين احزجه مسلم **والقسم الثاني**
 من اقسام المردود وهو ما يكون بسبب تهمة الراوي بالكذب
هو المزك والناك المنكر على راي من لا يسيطر في المنكر
 نبيد المخالفة **وكذا الرابع والخامس** فن حش فاعلم او كبرت
 غفلته او ظهر فسقه **فقد تنكر في الوهم** وهو القسم السادس
 واما اقص به لظهور الفصل **ان اطلع عليه** اي على الوهم **الاول**
 الدال على وهم راويه من وصل مرسل او منقطع او اذخاله حديث
 في حديث او حذو ذلك من الاشياء النادرة ويجعل يعرف ذلك بكثرة
 التبع **وجمع الطرق** فهذا هو **المحلل** وهو من اخص انواع علوم
 الحديث وادبها ولا يتوفر به الا من رزق الله فيها تقياً وحفظاً
 واسعاً ويعرفه تامة بمراتب الرواة وكذلك قوية بالاسانيد
 والمتنوعة ولهذا لم يتكلم فيه الا القليل من اهل هذا الشأن كحل
 بن المديني واحمد بن حنبل والبخاري ويعقوب بن شيبة وايضا محمد بن ابراهيم
 وايضا زينة والدارقطني وقد نضر عبارة المحلل من اقسام **العلماء**
 المحبة على دعواه كالمعتبر في نفي الدنيار والدرهم **في المخالفة**

وهي

وهي القسم السابع **ان كانت** واقعة بسبب **تغيير السياق** اي
 سياق الاسناد **فالواقع** فيه ذلك التغيير هو **درج الاسناد**
 وهو اقسام **الاول** ان يروي جماعة الحديث باسناد مختلفة
 فيرويه عنهم راوي فجمع الكل على اسناد واحد من تلك الاسانيد
 ولا بين الاختلاف الثاني ان يكون المتن عند راوي طرفا من **الام**
 فانه عنده باسناد اخر يروي به راو عنه تاما بالاسناد الاول
 ومنه ان يسمع الحديث من شيخه الا طرفا منه فيسجد عن شخه
 بواسطة يزويه راو عنه تاما خذف بواسطة **الثالث**
 ان يكون عنده الراوي متنان مختلفان باسنادين مختلفين
 فيروي به **وهما** راو عنه مقتصر على احد الاسنادين او يروي احده
 الحديث باسناده الخاص به لكن يزيد فيه من المتن الاخر
 ما ليس في الاول **الرابع** ان يسوق الاسناد فيعرض له عارض
 فيقول كلاما من قبل نفسه فيظن بعض من سمعه ان ذلك
 الكلام هو متن ذلك الاسناد يروي به عنه كذا كن هذه اقسام
 مدرج الاسناد واما مدرج المتن فيكون يقع في المتن كلام ليس

فيكون متكررا اذا لم يتوهم بدعته انتهى **وسا** قاله متجه لان الحالة
 التي لها اثر حديث الدعوية واردة فيها اذا كان ظاهر المروي
 يوافق مذاهب المتدع ولولم يكن داعية والله اعلم **فهر** **شيو**
الحفظ وهو السبب العاشر من اسباب الطعن والمراد به من لم
 يترجح جانب اصابتهم على جانب عطلهم وهو على فئتين **ان كان**
لان **مثلا** الراوي في جميع حالاته فهو **الشافعي** **علي** **راي** بعض
 اهل الحديث **او** **ان كان** **سوا** **الحفظ** **طارا** **يعلي** **الراوي** **امسا**
 لكبره اوله هاب بصره ولا ضراقة كتبته او عرهابا بان كان
 يعتمد ما يجمع اليه حفظه فتسا فهذا هو **المتنقل** والحكم فيه
 ان ما حدث به قبل الاختلاط اذا غلب قيل واذا لم يترؤف
 فيه وكذا من اشتبه الامر فيه وانما يعرف ذلك باعتبار الاخيرين
 منهم **وسمي** **توزيع** **المتنقل** **معتبر** **كان** **يكون** **مؤقفا** **او** **مثله**
 لا دونه **وكذا** **المتنقل** **الذي** **لم** **ينتين** **والمستور** **والاسناد**
المرسل **وكذا** **المرسل** **الذي** **لم** **يعرف** **المعروف** **منه** **صار** **احديهم**
حسنا **لان** **الاشارة** **علي** **المعنى** **بذلك** **باعتبار** **الجميع** **من** **المتابع** **هو**

والمتابع لان كل واحد منهم احتمال كون روايته صوابا او غير
 صواب على حد سواء فاذا اجاز من المعبرين روايته وافتت
 لاحدهم ربح احد الجانبين من الاحتمالين المذكورين وذلك
 ذلك على ان الحديث محفوظ فارتقي من درجة التوقف الي
 درجة التبول والله اعلم ومع ارتقاياه الي درجة التبول
 فهو محط عن رتبة الحسن لذاته ودعا توقف بعضهم عن اطلاق
 اسم الحسن عليهم وقد اتفقي ما يتعلق بالمتن من حيث التبول
 والرد **ثم الاسناد** وهو الطريق الموصلة الي المتن **والمتن** هو
 غايته ما ينتهي اليه الاسناد من الكلام **وهو اما ان ينتهي الي**
البي **علي** **الله** **عليه** **وسلم** **ويستعمل** **لفظه** **اما** **فقد** **كان** **او** **مكتبا**
ان **المتن** **بذلك** **الاسناد** **من** **قوله** **علي** **الله** **عليه** **وسلم** **او**
من **فعله** **او** **من** **تقريره** **مثاله** **المرفوع** **من** **القول** **نضربا**
ان **يقول** **العجاي** **سمعت** **رسول** **الله** **عليه** **وسلم** **يقول**
كذا **او** **حدثنا** **رسول** **الله** **عليه** **وسلم** **يكذا** **او** **يقول** **هو** **راوي**
او **غيره** **قال** **رسول** **الله** **كذا** **او** **عن** **رسول** **الله** **انه** **قال** **كذا** **او**

او عز ذلك **ومثال** المرفوع من النعل **نصرنا** ان يقول العجايب
 رايت رسول الله صلى الله عليه وسلم فعل كذا او يقول هو او
 غيره كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يفعل كذا **ومثال** المرفوع
 من النعت **ان** يقول العجايب فعلت حضرة النبي صلى الله عليه وسلم
 كذا او يقول هو او غيره فعل فلان **حضرة** النبي صلى الله عليه وسلم
 كذا ولا يذكر اسمه **ومثال** المرفوع من القول **حكما**
 لا **نصرنا** ما يقول العجايب الذي لم يأخذ من الاشياء **ومثال**
 ما لا مجال للاجتهاد فيه ولا له متعلق ببيان لغة او شرح
 غريب كالاجابة عن الامور الماضية من بدا الخلق واخبار
 الانبياء والاشياء كالسلام والفتن والحوادث يوم القيمة وكذا
 الاخبار عن ما حصل بفعله ثواب مخصوص او عقاب مخصوص
واما كان له حكم المرفوع لان احباره بذلك يقتضي تحصيل له
 وما لا مجال للاجتهاد فيه ببعثي متوقفا للقبائل به ولا مؤلف
 للعجايب **الا** النبي صلى الله عليه وسلم او بعض من يخرج عن الكتب
 القديمة فلهذا وقع الاحتراز عن العلم بما في **واذا** كان كذلك

فله حكم ما لو قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم فهو مرفوع
 سواء كان ما سمعه منه او عنه بواسطة **ومثال** المرفوع من
 النعل **حكما** ان يفعل العجايب ما لا مجال للاجتهاد فيه فيدل
 على ان ذلك صادر عن النبي صلى الله عليه وسلم **ومثال** الثاني
 في صلاة علي في الكوفة في ركعة اكثر من ركوعين **ومثال**
 المرفوع من النعت **حكما** ان جبر العجايب اعم كانوا يفعلون في
 زمان النبي صلى الله عليه وسلم كذا فانهم يكون له حكم الرفع
 من جهة ان الطائفة ملامعة صلى الله عليه وسلم على ذلك **ثم**
 دواجم على سؤاله عن امور دينهم ولان ذلك الزمان زمان
 نزول الوحي فلا يتبع من العجايب فعل شي ولسترون عليه
 الا وهو غير ممنوع النعل وقد استدرك جابر وابو سعيد رضي الله
 عنهما على جواز العزل ما علم كانوا يفعلونه والفتان ينزل ولو
 كان مما ينبغي عنه لنهي عنه الفتان ولحق بقول **حكما** ما
 ورد بصيغة الانبياء في موضع الصنيع المرتبة بالصفة اليه
 صلى الله عليه وسلم كقول التابعي عن العجايب يرفع الحديث او

يرويه اوسيمه او يبلغ به اوسرواية اوروام وقد تضمنت في
القول مع حذف القابل ويريدون به النبي صلى الله عليه وسلم
كقول ابن مبرين عن ابي هريرة قال قال تعالى فويل
للمدينين وفي عام الحبيب انه اصطلاح خاص باهل البصرة ومن
الصحيح المحتمل قول الصحابي من السنة كذا قال اكثر على ان ذلك
مرفوع وتتل ابن عبد البر بن عبد الاتفاق قال وانما الحلف بالحق
فذلك لا ينافي بها الي صاحبها كسنة العريضة وفي نيل الاتفاق
نظر فعن الشافعي في اصل المسئلة قولان وذهب الي انه غير
مرفوع ابو بكر المير في من الشافعية وابو بكر الرازي من الحنفية
واين جزم من اهل الظاهر واحتجوا بان السنة تنزوي دين النبي
صلى الله عليه وسلم ومن غير واجبوا بان احتمال ارادة غير
النبي صلى الله عليه وسلم بعينه وقد روي البخاري في صحيحه
في حديث ابن مسعود عن سالم بن عبد الله بن عمر عن ابيه في
نصته مع الحجاج حين قال له ان كنت ان كنت نزيها السنة
فمخرج بالصلاة قال بن شهاب نقلت لسالم افعله رسول الله

صلى الله عليه وسلم فقال وهل يعنون بذلك الاستنساخ فتدل سالم
وهو احد الفتى السبعة من اهل المدينة واحد الحنابلة من
المتابعين عن الصحابة اعم اذا اطلقوا السنة لا يريدون بذلك
الاسنة النبي صلى الله عليه وسلم واما قول بعضهم اذا كان رفقا
فلم لا يقولون فيه قال رسول الله فواجه اعم تركوا الحزم بذلك
تورعا واحتياطاً ومن هذا قوله اي قلابه عن انس من
السنة اذا تزوج البكر على المذهب اقام عند هاشميا اخرجاه
في الصحيح قال ابو قلابه لموشيت لقلت ان انفارعة الي النبي
صلى الله عليه وسلم اي لو قلت لم الكذب لان قوله من السنة هذا
معناه لكن ابراهه بالمسئلة التي ذكرها الصحابي ولي ومن
ذلك قول الصحابي امرنا بكذا او نهيانا عن كذا فالحلاف فيهم
كالخلاف الذي قبله لان طابق ذلك ينمى بظاهرهم الي من
اه الامر والهي وهو الرسول صلى الله عليه وسلم وخالف في ذلك
طائفة فتنكروا باحتمال ان يكون المراد غيره كما مر القراف والاعرج
او بعض الخلفاء او الاستنباط واجيبوا بان الامل هو الاول

وباعده محتمل لكنه بالنسبة اليه مرجوح وايضا ان كان في طاعة رئيسه اذا قال امرت لا علم عنده ان امره الاريسه ولما قوله من قال محتمل ان يظن ما ليس بالامر الا اختصام له بهذه المسئلة بل هو مذكور في الموضع فقال امرنا رسول الله صلي الله عليه وسلم بكذا او هو احتمال ضعيف لان الصابي عدل عارف باللسان فلا يطلق ذلك الا بعد التحقيق ومنه ذلك قوله كنا نعمل كنا فله حكم الرفع ايضا كما تقدم ومن ذلك ان حكم الصابي علي فعل من الافعال بانه طاعة لله او لرسوله او محصية كقولهم عمار من صام اليوم الذي ليكت فيه فقد عصى ابا الغنم فلان حكم الرفع ايضا لان الظاهر ان ذلك مما نقل عنه صلي الله عليه وسلم او تنهيه غاية الاسناد **الي الصابي** **كذلك** اي مثل ما تقدم في كون اللفظ ينفي المنع بان المنقول هو من قول الصابي او من فعله او من تقريره ولا يجي فيه جميع ما تقدم بل عظمه والتشبيه لا يشترط فيه المماثلة من كل جهة ولما ان كان هذا المختصر شاملا لجميع انواع علوم

الحديث

الحديث استنظر منه الي تعريف الصابي وهو من لقي النبي صلي الله عليه وسلم مؤمنا به ومات علي الاسلام ولو تخللت ردة في الامم والمراد بالقيام هو اعم من الجاهلية والمناشاة ووصول احد هما الي الآخر وان لم يجالسه يؤخذ فيه رؤيته احدهما الآخر وكان ذلك بنفسه او غيره والتعبير باللقبة اولى من قول بعضهم الصابي من رأي النبي صلي الله عليه وسلم لانهم يخرج ابن امره كقوله وخو من العميان وهو صحابته لا ترد واللقبة في هذا التعريف كالجنس وقولي مؤمنا به كالفضل يخرج من حصل له اللقا المذكور لكن في حال كونه كافرا وقولي به فضل لان يخرج من لقته مؤمنا لكن يخرج من الاينيا لكن يخرج من لقته مؤمنا بانه سيبيض ولم يترك البعثة فيه نظر وقولي ومات علي الاسلام فضل ثالث يخرج من ارتد بعد ان لقته مؤمنا ومات علي الردة لعبيد الله بن جحش وابن حنبل وقول ولو تخللت ردة اي بين لقته مؤمنا به ومن موته علي الاسلام فان اسم الصبغة باق له سواء رجع

الامم الاول من علي الصابي
في الامم الثاني من علي الصابي
في الامم الثالث من علي الصابي
في الامم الرابع من علي الصابي
في الامم الخامس من علي الصابي
في الامم السادس من علي الصابي
في الامم السابع من علي الصابي
في الامم الثامن من علي الصابي
في الامم التاسع من علي الصابي
في الامم العاشر من علي الصابي

ما نقلت

الى الاسلام في حياته ام بعده سواء العبد ثانيا ام لا وثبت
في الامم اشارة الى الخلاف في المسئلة ويدل على رجحان
الاول قصة الاشعث بن قيس فانه كان ممن ارتد واتى
به اليه ابي بكر الصديق اسيرا فعاد الى الاسلام فقبل منه
ذلك ورأى وجهه اخضر ولم يتخلف احد من ذكره في الصحابة ولا
عن يخرج احاد يمه في المسالمة وغيره تنبيهان لا خفا بهما
رغبة من لازمه صلى الله عليه وسلم وقتل معه او قتل تحت
رايته على من لم يلائمه او لم يحضر معه شهدا وعلى من كلفه
سيريا او مائنا قليلا او شرا على عبده او في حاله الطفول
وان كان شرف الصبغة حاملا للجميع ومن ليس له منهم
سماع منه فبغيره من سائر حيث الرواية وهم مع ذلك متحدة
ودون في الصحابة لما نالوه من شرف الرواية ثانيا يبرهن
كونه صحابيا بالتأخر والاستغناء او الشهرة او الجوار بعض
الصحابة او بعض نقات التابعين او الجوار عن نفسه
بانه صحابي اذا كان دعواه ذلك يتردد تحت الامكان وقد

في الامور الدينية والسياسية

استشكل

استشكل هذا الاخير جماعة من حيث ان دعواه ذلك
نظير دعوي من قال انا عدل ويحتاج الي تأمل او ينتهي غاية
الاستناد الي **التابعي وهو من لقي الصحابي كذا لك** وهذا
متعلق باللقب وما ذكر معه الا قيد الايمان به فذلك
خاص بالنبي صلى الله عليه وسلم وهذا هو المختار خلافا لمن
اشترط في التابعي طول الملازمة او جهة السماع او التبيين
وبقي بين الصحابة والتابعين طبقه اختلف في الحائزهم ياي
الفنيين وهم المختصرون الذين ادركوا الجاهلية والاسلام
ولم يروا النبي صلى الله عليه وسلم فقد هرب من عبد البر في
الصحابة وادعي عياض وغيره ان ابن عبد البر يقول انهم
محاكاة وفيه نظر لانه افصح في خطبته كتابته بانه ائمة
او دهر لمكون كتابته جامعاً مستوعباً لاهل القرن الاول
والصحيح انهم تعدوا في كبار التابعين سواء عرف ان الواحد
منهم كان مسلماً في زمن النبي صلى الله عليه وسلم كالتابعي ام لا
لكن ان ثبت ان النبي صلى الله عليه وسلم ليلة الاسراء كشف له

او ذاك

عن جميع من في الارض واهم سببني ان يعبد من كان **مونا**
بدني حياته وان لم يلاقمه في العجاجة لحصول الروية من جانب
صلي الله عليه وسلم **فانقسم الاول** مما تقدم ذكره من الانقسام
الثلاثة وهو ما ينتهي اليه غاية الاسناد هو **المرفوع** سواء
كان ذلك الانتها اسناد متصل ام لا **والثاني الموقوف** وهو
ما انتهى اليه الحجازي **والثالث المقطوع** وهو ما ينتهي اليه التابعي
ومن دون التابعي من اتباع التابعين من بعدهم **فيه**
اي في التسمية **مثله** اي مثله ما ينتهي اليه التابعي في التسمية
جميع ذلك منطوقا وان ثبت قلت موقوف على فلان لحصول
التقرن في الاصطلاح بين المقطوع والمنقطع فالمقطع من ينقطع
الاسناد كاندتم والمقطع من مباحث المتن كاتري وقد
اطلق بعضهم هذا في موضع هذا وبالجملة يجوز ان في الاصطلاح
وتقال للاجتناب اي الموقوف والمقطع **الاثر والمسند**
في قوله اهل الحديث هذا الحديث مسند هو **سرفوع حجازي**
يسند ظاهره الانتساب فنولي سرفوع كالجس ونولي حجازي

تفسيره في الحديث
تفسيره في الحديث
تفسيره في الحديث

الاجتناب في الحديث
الاجتناب في الحديث
الاجتناب في الحديث

ان

كالشبه يخرج به ما رفعه التابعي فانه مرسل ومن دون
فانه معضل او معلق ونولي ظاهره الانتساب يخرج ما ظاهره
الانتساب ويدخل فيه الاحتمال وما يوجد فيه حقيقته الانتساب
من باب اولي ويظهر من التقييد بالظهور ان الانتساب الحجازي
كعنونه المدلس والمعاصر الذي لم يثبت لقبه لا يخرج الحديث
عن كونه مسندا لاطلاق الامة الذين خرجوا المسند على
ذلك وهذه التعريف موافق لقوله الحاكم المسند ما رواه
الحديث عن شيخ يظهر سماعه منهم وكان شيخه متصلا
الي حجازي الي رسول الله صلى الله عليه وسلم **واما الحظيب** ..
فقال المسند المتصل فعلى هذا الموقوف ان اجاب مسند متصل
يسمي عنده مسندا لكن قاله ان ذلك قد ياتي لكن بقله وبعد
ابن عبد الرحيم قال المسند المرفوع ولم يتعرض للاسناد
فانه يصدق على المرسل والمعضل والمنقطع اذا كان المتن مرفوعا
ولا ما يلزمه **فان قال عدده** اي عدد رجاله المسند **فاما**
ان سمى اليه النبي صلى الله عليه وسلم بذلك العدد القليل

انما هو الذي والداري والدار
انما هو الذي والداري والدار

بالنسبة الى سند اخر يرد فيه ذلك الحديث بعينه بعد
 كثير **او ينتهي الي امام من ائمة الحديث ذي صفة عليّة**
 كالخلف والفتوة والضيطة والتشريف ويميز ذلك من الصفات
 المتضمنة للتزجيح **كشعبته** وملكه وأشوري والشافعي الخ
 وسلم وعوهم **فالاول** وهو ما ينتهي الي النبي صلى الله عليه
 وسلم **الحلو المطلق** فان اتفق ان يكون سنده صحيحا كان
 الغاية التقوي والافصوح العلوي فيه موجوده ما لم يكن
 موصوفا فهو كاعدم **والثاني** العلو **النسبي** وهو ما يتقلا العمد
 فيه الي ذلك الامام ولو كان العدد من ذلك الامام الي انتهاه
 كثيرا وقد عظمت رغبة المتأخرين فيه حتي غلب ذلك على
 كثير منهم بحيث اهلوا الاستغالة بما هوام منه وانما كان العمد
 مرغوبا فيه لكونه اقرب الي الصحة وقلة الخطا لانه ما من او
 من رجال الاسناد الا والخطا جاز عليه فكلما كثرت الوسايط
 وطال السند كثرت مظان الخوض وكلما قلت قلت فان كان
 في الزول مزية لبست في الحلوكا لم يكون رجاله اوثق منه

او احفظ او افقه او الاضال فيه اظهر فلا ترد في ان الزول
 مطلقا واجتبه بان كثرة الحديث يعصني المشقة فيعظم الاجر
 فذلك ترجح اجنبي عما يتعلق بالتجريح والتضعيف **وقد اى العلو**
 النسبي **الموافقة** وهي **الوصول الي شيخ احد المصنفين**
 من غير طريقه اي الطريق التي تقصل الي ذلك المصنف المعين
 مثله روي البخاري عن قتيبة عن مالك حديثا فلو رويناه
 من طريقه كان بيننا وبين قتيبة ثمانية ولورويناه ذلك
 الحديث بعينه من طريق اي العباس الساج عن قتيبة
 مثلا لكان بيننا وبين قتيبة فيد سبعه فقد حصلت
 لنا الموافقة مع البخاري في شيخه بعينه مع علو الاسناد
 علي الاسناد **والثاني** **وقد اى العلو النسبي البدل وهو الوصول**
الي شيخ شيخه كذا كان يقع لنا ذلك الاسناد بعينه من
 طريق اخري الي القعني عن مالك فيكون القعني بدلا فيه
 من قتيبة واكثر ما يعتبرون الموافقة والبدل اذا قارنا
 العلو والافاقم الموافقة والبدل واقع برويه **وقد اى العلو**

بامر

في جميع هذه الامور

النسب المسواة وهي اسنوا عده الاسناد من الراوي
 الي اخره اي الاسناد مع اسناد احد المصنفين كأنه روي
 النسائي مثلاً حديثاً يتبعه وبين النبي صلى الله عليه وسلم
 فيه احد عشر فتناً فينتج لنا ذلك الحديث بعينه باسناد
 اخر اي النبي صلى الله عليه وسلم يتبعه بيننا فيه وبين النبي صلى الله
 عليه وسلم احد عشر نفساً وساي النسائي من حيث العدد
 مع قطع النظر عن ملاحظة ذلك الاسناد الخاص وفيه
 اي العلو النسبي ايضا المصافحة وهي الاستنوا مع تلميذ
 ذلك المصنف علي الوجه المشرح اولاً وتحت ملاحظة لان
 العادة جرت في الغالب بالمصافحة بين من تلاقيا وعن في
 هذه الصيغة كما نالنا لتينا النسائي فكانا صافخاء وتقابل العلو
 بافتناء المذكورة للزول فيكون كل قسم من اقسام العلو
 يتقابل به قسم من اقسام النزول خلافاً لمن زعم ان العلو
 قد يتبع غير تابع للنزول فان يشارك الراوي وتين روي
 عنه في امر من الامور المتعلقة بالرواية مثل التبيين

هذا هو الذي مر في المتن
 من حيث هو

والنبي

والنبي وهو الاخذ عن المشايخ فهو النوع الذي يقال له رواية
 الاثران لانه حينئذ يكون راوياً عن قريبه وان روي
 كل منهما اي القريتين عن الاخر فهو الشيخ وهو اخذ من الاول
 فكل مدح اقربان وليس كل اقربان مدحاً وقد صنف الدارقطني
 في ذلك وصنف أبو الشيخ الاصمعي في الذي قبله وأنا
 روي الشيخ عن تلميذه صدق ان كلاهما يروي عن الاخر
 فهل يسمى مدحاً فيحدث والظاهر لا لانه من رواية
 الاكابر عن الاصاغر والمدح ماخوذ من دينا جني الوجه
 فيفتني ان يكون ذلك مستويين الجانبين فلا جني فيه
 هذا وان روي الراوي عن من هو دونه في اللسان
 او في اللقب وفي المقدار فهذا النوع هو رواية الاكابر
 عن الاصاغر ومنه اي من جملة هذا النوع وهو اخذ من
 مطلقة رواية الاباء عن الابناء والعجائب عن التابعين والشيخ
 عن تلميذه ويخوذ ذلك وفي عكسه كانه هو الحادثة المسكونة
 العالمية وقاعدة معروفة ذلك التمييز بين مراتبهم وشرايط

هذا هو الذي مر في المتن
 من حيث هو

الناس منازلهم وقد صنف الخطيب في رواية الاباء عن الابناء
تصنيفا وافرد جزا لطيفا في رواية الصحابة عن التابعين
وجمع الحافظ صلاح الدين العلوي من المتأخرين مجلسا كبيرا
في معرفة من روي عن أبيه عن جده عن النبي صلى الله
عليه وسلم وتعمد امتنا فخره ما يعود العنبر في قوله
عن جده علي الراوي ومنه ما يعود الصير فيه علي أبيه
ويبين ذلك وحققه وصرح في كل ترجمة حديثا من مرويه
وقد خلصت كتابه المذكور وزدت عليه تراجم كثيرة جدا
والكثر ما وقع فيه ما تسلسلت فيه الرواية عن الاباء اربعة
عشر بابا **وأن اشتركة انسان عن شيخ** وتقدم موت **احدهما**
علي الآخر **فهو السابق واللاحق** واكثر ما وقعنا عليه من
ذلك ما بين الراوي فيه في الوقاه مائة وخمسون سنة
وذلك ان الحافظ السكتي سجع منه ابو علي الترمذي احد
مشايخه حديثا ورواه عنه ومات علي سراس الحنف مائة
ثم كان احرا صاحب السليبي بالسماح سبطه ابو القاسم عبد الرحمن

ابن مكي وكانت وفاته سنة خمسين وستماية ومن قدم ذلك
ان البخاري حدث عن تلميذه ابي العباس السراج اشيا في التاريخ
وعنه ومات سنة ست وخمسين ومائتين وآخر من حدث عن
السراج بالسماح ابو الحسين الحفاف ومات سنة ثلث وتسعين
وثلاث مائة وغالب ما ينتفع من ذلك ان المسروع منه قد يتاخر
بعد احد الراويين عنه زمانا حتى يسبح منه بعض الاحدراك
ويعيش بعد السماع منه دهرًا طويلا فيحصل من مجموع ذلك
بحوزة المدة والله الموفق **وأن روي الراوي عن ابن**
متفق في الاسم اومع اسم الاب اومع اسم الجد اومع التسمية **ولم**
يتبين اعماض كلا منهما فان كانا ثقتين لم يضر ومن ذلك ما وقع
للبخاري في روايته عن احمد غير منسوب عن ابن وهب فانه
اما احمد بن صالح او احمد بن علي او عن محمد بن عيسى بن شريك
اهل الحراق فانه اما محمد بن سلام او محمد بن يحيى الذهلي وقد
استوعبت ذلك في مقدمه شرح البخاري ومن اراد ذلك
منابطا كليًا يمتاز به احدهما عن الآخر **فباختصاره اي الشيخ**

الشيخ ابو القاسم عبد الرحمن

منه انما هو

المروي عنه **احدهما يتبين المهمل** ومتى لم يتبين ذلك **او كان**
مختصا بهما معا فانما له شديد فيرجع منه الى القرائن
والظن الغالب **واندروي** عن شيخه حديثا **احد الشيخين**
فان كان **جزئا** كان يقول كذب علي او ما روي هذا وحو
ذلك فان وقع منه ذلك **رد** ذلك الخبر كذب واحد منهما
لا بعينه ولا يكون ذلك قاطعا في واحد منهما للمعارض **او**
كان خبره **احتمالا** كان يقول ما انكر هذا اولا اعرفه
قبل ذلك الحديث **في الاصح** لان ذلك يحتمل على لسان الشيخ
وقيل لا يقبل لان المزعوم لا يصل في اثبات الحديث بحال
اثبت الاصل الحديث ثبت رواية المزعوم ولذلك ينبغي ان يكون
برعا عليهم ويتبعه في التحقيق وهذا مستعجب فان عدالة المزعوم
تتبعني صدقه وعدم علم الاصل لا ينافي فيه فالمثلث مقدم على
النابتي **واما** تأليه ذلك بالشهادتين فبما سجد لان شهادة المزعوم
لا تتبع مع القدرة على شهادة الاصل بخلاف الرواية فافترقا
وفيه اي في هذا النوع صنف الدار فظني كتاب **من خبرك**

التقوى

وي

او ان كان

منه انما هو

ونسي وفيه ما يدل على تقوية المذهب الصحيح لكون كثير منهم
حدثوا باحاديث فلما عرضت عليهم لم يثبتوا لها كثر ولا يتنازع
على الرواية عنهم صاروا يروونها عن الذي رواها عنهم عن انفسهم
كحديث سهيل بن صالح عن ابيه عن ابي هريرة مرفوعا في
قصة الشاهد والمبين قال عبد العزيز بن محمد الدراوردي
حدثني به ربيعة بن عبد الرحمن عن سهيل قال فلقيت سهيلا
فسالته عنه فلم يعرفه فقلت ان ربيعة حدثني عنك بهذا
فكان سهيل بعد ذلك يقول حدثني ربيعة عني اي حديثه
عن ابي به وتطايير كثيرة **وان انفق الزواه** في اسناد من
الاسانيد **في صحيح الاد** كسعت فلانا قال سمعت فلانا او ثنا
فلان قال حدثنا فلان وعين ذلك من الصيغ **او عين هاهنا**
الحالات القولية كسعت فلانا يقول اشهد بالله لقد حدثني
فلان بالاجرة او الفعلية كقوله دخلنا على فلان فاطعنا
تمنا الى اخره او القولية والفعلية معا كقوله حدثني فلان
وهو واحد لمجتمعه قاله اسنم بالقدس الى اخره **فهو المسلسل**

اي

اي

شفي ان يكون
مما اصل الخبر

وهو من صفات الاسناد وقد يقع التسلسل في معظم الاسناد
لحديث المسلسل بالاولية فان السلسلة مبني فيها الي سني
بن عيينه فقط ومن رواه مسلسلاً الي ينتهاه فقد وهم
ومبني الاد المتعار اليها علي ثنائي مراتب **الاولي سمعت**
وحدثني ثم اخبرني وقرأت عليهم وهي المرتبة الثانية
فقرئ عليهم وانا اسمع وهي الثالثة **ثم انباني** وهي الرابعة
ثم ناولي وهي الخامسة **ثم ثابتي** اي بالاجازة وهي السادسة
ثم كتب الي بالاجازة وهي السابعة **ثم عن وعزها من**
السميع المختلة السماع والاجازة ولعدم السماع ايضا وهذا
مثل اقال وذكر وروي فلان فلان **الاولان** من مبني الاداء
وهما سمعت وحدثني صالحان **لمن سمع وحده من لفظ الشيخ**
وتخصيص الحديث بسماع من لفظ الشيخ هو الشايع بين اهل
الحديث اصطلاحا ولا فرق بين الحديث والاخبار من حيث اللغة
وفي ادعاء الفرق بينهما تكلف شديد لكن لا تفسر الاصطلاح
صار ذلك حقيقة عن فيه فتقدم علي الحقيقة اللغوية

مع ان هذا الاصطلاح انما شاع عند المشارقة ومن تبعهم
واما غاب المخارسة فلم يثبتوا هذا الاصطلاح بل الاخبار
والحديث عندهم معني واحد **فان جمع** الراوي اي بصيغة
الجمع في السنيخة الاولى كان يقول حدثنا فلان او سمعنا فلانا
يقول فهو دليل علي انه سمع منه **مع غيره** وقد يكون النون
للعطفة لكن بقلة اي لمرات **احد** **جمعها** اي اصح مبني
الاداء في سماع قليلها لانها لا تحتل الواسطة ولان حديثي
قد يطلق في الاجازة تدليسا **وارفعها** مقدار ما يقع
في الاصل لما فيه من الثبوت والتحفظ **والثالث** وهو اخبرني
والرابع وهو قرأت **لمن قرأ بنفسه** علي الشيخ **فان جمع** كان
يقول اخبرنا او قرأنا عليه **فهو كالحاشي** وهو قري عليهم
وانا اسمع وعرف من هذا ان التغيير بقرأت لمن قرأ خبر من
التغيير بالاخبار لانهم انفع بغير الحال **تدليسا**
الفرقة علي الشيخ اصد وجوه القبول عند الجمهور والبعث علي
ذلك من اهل العراق وقد اشتد انكار الامام ملكة وعندهم

واولها

وهو او عام من هذا البير الشاذ في

وهو من صفات الاسناد وقد يقع التسلسل في معظم الاسناد

ولوله فزرت ذلك بالاذن بالرواية كأنهم اتفقوا في ذلك
بالقرينة ولم ينظروا في فرق قوي بين مناولته الشيخ الكتاب من
يده الطالب وبين إرساله اليهم بالكتاب من موضع الي آخر
ان اذ اخل متبها عن الاذن **وكذا اشتهر بالاذن في الرواية**
وهي ان يخط بغير كتابته فيقول وجدت خط فلان وكذا
يسوغ فيه الطلاق اجزي مجرد ذلك الا ان كان له من اذن
بالرواية عنه واطلق فزمر ذلك فقلطوا **وكذا الوصية**
بالكتاب وهو ان يوصي عند موته او سقم لتخبر عين اجله
او باصوله فتد قال قوم من الامة المتقدمين بحجته
ان يروي تلك الاصول عنه مجرد هذه الوصية واي ذلك
الجمهور الا ان كان له منه اجازة **وكذا اشتهر بالاذن**
بالرواية **في الاعلام** وهو ان يعلم الشيخ احد الطلبة بانني
اروي الكتاب الفلاني عن فلان فان كان له منه اجازة
والا فلا عبرة بذلك كاجازة العامة في الحجاز له لاني
الحجاز به كان يقول اجزت لجميع المسلمين او لمن اذكر كجاء

اولا هل الاقليم الفلاني او لاهل البلد الفلانية وهو اقرب
الي الصحة لغرب الاختصار **وكذا الاجازة المجهول** كان يكون
منها او مبها **وكذا الاجازة للمعدوم** كان يقول اجزت
لمن سيولد فلان ويقل ان عطفه على وجوده كان يقول
اجزت لك ولمن سيولد لك والاذن عدم الصحة ايضا وكذا
الاجازة لموجود او معدوم غلبت بشرط تشيئة العيز كان
يقول اجزت لك ان شئت لان او اجزت لمن شئت لان
يقول اجزت لك ان شئت وهذا **على الاصح في جميع ذلك**
وتد جيز الرواية بجميع ذلك سوي المجهول بالمتبين المراد
منه الخليل وحكامه عن جماعة من مشايخه واستعمل الاجازة
للمعدوم من القدماء ابو بكر ابن ابي داود وابو عبد الله
بن مندة واستعمل المعلقة منهم ايضا ابو بكر ابن ابي خيثمة
وروي بالاجازة العامة جمع كثير جمعهم بعض الحفاظ في كتاب
ورنيهم على حروف الجيم لكنهم وكل ذلك كما قال ابن الصلاح
توسع عزمي لان الاجازة الخاصة المعينة تختلف في مجتها

علي الطريقة المرسية وزدت عليهم شيئا كثيرا اما اهل اولم
 يفت عليهم وبه الحمد علي ذلك **وان انفتت الاسماء**
 خطأ ونطقا **واختلفت الابا** نطقا مع **أ** تلامها خطأ كثير من يعقل
 بفتح العين ومحمد بن عتيق **لصنها** **الاول** نيبا بوري والثاني
 فزيبي وهما مشهوران وطبقتهما متقاربتا **او بالعكس**
 كأن عتلت الاسماء نطقا وتأتلت خطأ وتنفت الابا خطأ ونطقا
 كشرح بن النعمان **وسخرج** بن النعمان **الاول** **بالثين** المعجى الحاء
 المهملة وهو تابعي يروي عن علي رضي الله عنه والثاني **باليين**
 المهملة واليم وهو من شيوخ الخاري **فهو النوع** الذي يقال
 له **المتشابه** **وكذا ان وقع بقيه الاتفاق في الاسم واسم**
الاب والاختلاف في النسبة وقد صنف فيه الخطيب
 كتابا جليل الاسماء تلخيصا لمتشابه من ذيل هو عليهم ايضا
 فاته **اولا** وهو كثير الفائدة **وتتركب منه** **وما قبله انواع**
بمنها ان حصل الاتفاق والاشتباه في الاسم واسم الاب مثلا
الاي حرف او حرفين فأكثر من احدهما او مناهما وهو علي فتيبن

او حصول الاتفاق والاشتباه
 او الاسم

لما بان يكون الاختلاف بالتغيير مع ان عدد الحروف
 ثابتة في الجهتين او يكون الاختلاف بالتغير مع نقصان بعض
 الاسماء عن بعض في امثلة **الاول** محمد بن سنان بكسر السين
 المهملة ونون بينهما الف وهم جماعة منهم الخوافي بفتح العين
 والوارث القاف شيخ الخاري ومحمد بن سيار بفتح السين ونسب
 اليه التختانية وبعد الالف را هم ايضا جماعة منهم اليامي بفتح
 عيهم بن بولس **ومحمد بن تحنين** بضم المهملة بنون **الاول**
 مفتوحة بينهما **التختانية** تابعي يروي عن ابن عباس وغيره
 ومحمد بن جبير الجيم بجرها موحدة واخره را هو محمد بن جبر
 بن مطعم تابعي مشهور ايضا **وتن** ذلك معترف من واصل كوفي
 مشهور ومطرف بن واصل بالطا بدل العين شيخ اخبرني
 عنه ابو جعفر الزهري **وتنه** ايضا احد بن الحسين صاحب
 ابراهيم بن سعيد واخرون **واخيد** بن الحسين مثله لكن بدل
 الميم يا تختانية وهو شيخ بخاري يروي عنه عبد الله بن محمد
 البيهقي **وتن** ذلك ايضا حفص بن ميسرة شيخ مشهور من

من طبقته ملك وجعفر بن ميسرة شيخ لعبد الله بن موسى
الكويني الاول بالجملة والمابعدها صاد سهلة والثاني
بالجيم والعين المهملة بعدها فام س را ومن مثله الثاني
عبد الله بن يزيد جماعة منهم في العجاجة صاحب الادب
واسم جد عبد ربه وراوي حديث الوصف واسم جد
عام وهما انصاريان وعبد الله بن يزيد ياني اول اسم
الاب والراي مكسورة وهما ايضا جماعة منهم في العجاجة
الخطي يكنى ابا موسى وحديثه في الصحيحين والقاري له ذكر
في حديث عايشة وقد نزع بعضهم انه الخطي وفيه نظر
وتما عبد الله بن يحيى وهما جماعة وعبد الله بن يحيى بضم
المون وفتح الجيم وتقدم اليانا يحيى معروف بروي عن
رضي الله عنه او جعل الاتفاق في الخط والفق لكن حصل
الاختلاف والاشتباه بالتقدم والتأخير ياني الاسمين حملة
او نحو ذلك كانه يقع التقدم والتأخير في الاسم الواحد في بعض
حروفه بالنسبة الي ما يشته به مثاله الاول الاسود بن

عن النضر بن
مروان بن النضر

يزيد

وزيد بن الاسود وهو ظاهر ومنه عبد الله بن يزيد
وزيد بن عبد الله ومثاله الثاني ايوب بن سيار
وايوب بن يسار الاول مدني مشهور ليس بالقوي لانه
مجهول **خاتمة ومن المهم** عند الحديث **معرفة طبقات**
الرواة وقاية الامن من تراخل المشتبهين وان كان
الاطلاع على تليس الهند لعين والوقوف على حقيقة المراد من
الصنعنة والطبقة في اصطلاحهم عبارة عن جماعة شراوا
في السن ولما المشاع وتذكر ان الشخص الواحد من طبقتين باعتبار
كان من مالكن رضي الله عنه فانه من حيث هو حبيبه
لبن علي رضي الله عليه وسلم يعقد في طبقة اخرى مثلا ومن حيث
حقيقه السن يعقد في طبقة من بعدهم فمن نظر الى العجاجة
باعتبار الصبة جعل الجميع طبقة واحدة كما خرج ابن حبان
وغيره ومن نظر اليهم باعتبار قدر زجرهم كما سبق الى الاسلام
او شؤد المشاهدة الفاضل جعلهم طبقات والي ذلك اخرج
صاحب الطبقات ابو عبد الله سعيد بن محمد النجاشي وكلمة

اجمع ما جمع في ذلك وكذلك من عابده الصحابة وهم
التابعون من نظر اليهم باعتبار الاخذ من بعض الصحابة
نقط جعل الجميع طبقة واحدة كما صرح به حبان ابنا
نظر اليهم باعتبار الالتفات منهم كما فعل محمد بن سعد وكل منهما
وجه **ومن** المهم ايضا معرفة **مواليدهم ووفياتهم** لان
معرفة مصل الامن من وعوي الملاحم للثنا بعضهم
وهو في نفس الامر ليس كذلك **ومن** المهم ايضا معرفة
بلد انهم واطالهم وقايدهم الامن من يداخل الاسي
اذا اتفقا لكن اقترنا بالنسب **ومن** المهم ايضا معرفة **احوالهم**
تقديلا وتجريا وجهالة لان الراوي اما ان تعرف عدالة
او يعرف فسقه او لا يعرف فيه شيء من ذلك **ومن** اهم ذلك
بعد الاطلاع معرفة **مراتب الجرح** والتقدير لانهم قد جرح
التخص مما لا يتلزم رده فيه كله وقد بينا **اسباب** ذلك
فيلمني وحميها في عشرة وثلاثة من رجعها مفصلا والعرض هنا
ذكر اللفاظ الدالة على اصطلاحهم على تلك المراتب والجرح

مراتب

[illegible]

والصالحين معا يوما نقلا فائقا

[illegible]

هو
البحر

قيل المرح فيه **محمدا** عن ميعن السبب اذا صدر من عارف
علي المختار لا نعلم اذا لم يكن فيه تعديل في حين الجهر والاعمال
قوله المرح اوله من احواله وقاله ابن الصلاح في مثل هذا الي
الموقف فيه فصل ومن المهم في هذا الفن **معرفة**
كنية المسلمين من اشتهر باسمه ولم يكن له لا يؤمن ان يأتي في
بعض الروايات مكينا ليلان انما هو **معرفة اسماء**
المكثين وهو عكس الذي قبله **ومعرفة من اسمه كنيته**
وهم قليل **ومعرفة من اختلف في كنيته** وهم كثير **ومعرفة**
من كثرت كناه كما بن جرح له كنيستان ابو الوليد وابو خالد
او كثرت لقوته والناجيه **ومعرفة من رافقت كنيته**
اسم ابيه كما يحق ابراهيم ابن احق الذي احد اتباع التابعين
وقايدة معرفته في الغلط عن من نسب الي ابيه قتال
انا ابن احق نسب الي الضعيف وان الموالي انا ابو احق
او بالعكس كما يحق من ابراهيم الحنفى **او رافقت كنيته**
كنية زوجته كما يوجب الانصاري وامر ابو بصير

مشهوران

مشهوران **او وافق اسم شيخه** اسم ابيه كالمسيح من الحسن عن الحسن
هكذا يأتي في الروايات فيظن انه يروي عن ابيه كواقع في
الصحيح عن علي بن محمد عن **سعد** وهو ابو هاشم وليس له شيخ الربيع
والده بل ابو هاشم بكري وشيخه انصاري وهو الحسن بن مالك الصافي
المشهور وليس المرح المذكور من اولاده **ومعرفة من نسب الي**
عنه ابيه كالمقداد بن الاسود **نسب الي الاسود الزهري**
لكونه سناه وانما هو المقداد بن عمر والى اسم كان عليه هو
اسماعيل بن ابراهيم بن عيسى **المقات** وعليه اسم امه اشتهر بها
وكان لا يحب ان يقال له اسم علمه ولهذا كان يقول اثنائي
اما اسمعيل الذي يقال له اسم عليه **او نسب الي من يابيق**
الي الفهم كالحسن اظهروا انه ينسب الي من اعلمها او يبعثها
وليس كذلك وانما كان مجالسهم فنسب اليهم وكذا يابيق الذي لم
يكن من بني ابيهم ولكن ترك فيهم وكذا من نسب الي جده فلا يؤمن
التباسه من وافق اسمه اسميه واسم ابيه اسم الجد المذكور
ومعرفة من افق اسمه واسم ابيه وجده كالحسن بن الحسن

بن الحسن بن علي بن ابي طالب وصي الله عنه وقد يقع اكثر من ذلك
 وهو من ذرية المسلسل وقد يتفق الاسم مع الاب مع اسم واسم
 الاب فضاء كما بينا في الكندي هو بن الحسن بن يزيد
 بن الحسن **أو** يتفق اسم الراوي **واسم شيخه** **ويشخ** بضاعة
 كهمان عن عمران الاول يعرف بالقبيل والثاني ابو رجا
 الطاردي والثالث ابن حصين الصاي رضى الله عنه
 وكليمان عن سليمان بن سليمان الاول ابن احمد بن ايوب
 الطاردي والثاني بن احمد الواسطي والثالث بن عبد الرحمن
 الدمشقي المعروف بابن بنت شرجيل وقد يقع ذلك الراوي
 ويشخه سكا كما في العلامة في العطار وهو بالرواية عن
 ابي علي الاصمعي الحذاء وكل منها اسم الحسن بن احمد بن الحسن
 بن احمد بن الحسن بن احمد فاندقت في ذلك واقترا في الكنية
 والنسبة الى البلد والصناعة وصنف فيه ابو موسى لم ينف
 جزا حافلا وتعرفه **من اتفاق شيخه والراوي عنه**
 وهو نوع لطيف لم يتعرف من الابن الملاح وقايد تدرفع اللبس

الجم

من روى عن الشيخ

عن عماد

موسى بن الحسن بن الحسن بن الحسن

عن

عن من يظن ان فيه تكرارا او انقلابا فن اشكته الخاري
 روي عن سلم وروي عنه مسلم شيخه مسلم بن ابراهيم الغافقي
 البكري والراوي عنه مسلم بن الحجاج القشيري صاحب الصحيح
 وكذا وقع ذلك لعبد بن حميد ايضا وروي عن مسلم بن ابراهيم
 وروي عنه مسلم بن الحجاج في صحيحه حديثا بهذه الترجمة بينها
 ومنها يحيى بن ابي كثير روي عن هشام وروي عنه هشام شيخه
 هشام بن عروة وهو من اقراؤه والراوي عنه هشام بن ابي
 عبد الله الدستواي ومنها ابن جريح روي عن هشام وروي
 عنه هشام قال ابي بن عروة والادي ابن يوسف الصقائي وثنا
 الحكم بن عتيبة وروي عن ابي بن ابي ليلى وعنه ابن ابي ليلى
 فالاعلي **عبد الرحمن** والادي محمد بن عبد الرحمن المذكور
 واسمته كنية **وسنالم** في هذا الفن **معرفة الاسماء المجررة**
 وقد جمعها جماعة من الامة فمنهم من جمعها بغير ترتيب
 كما بن سعد في الطبقات وابن ابي عمير في الخاري في تاريخهما
 وابن ابي حاتم في المرح والمثيل ونسب من افرد الثقات كالحلي

هذا هو عبد الله بن
 محمد بن الحسن بن الحسن
 بن الحسن بن الحسن بن الحسن

وابن جثان وابن شاهين ومنهم من افرد المروحين كابن عبد
 وابن جثان ايضا ومنهم من تعيد جاب مخصوص كرجال الخوار
 لابي نصر الكلاباذي ورجال مسلم لابي بكر بن شجويه ورجال
 معا لابي الفضل بن طاهر ورجال ابي داود لابي علي الجاني وكنا
 رجال الترمذي ورجال النسائي لجامعة من المغاربة ورجال
 السنة الصحيحين وابي داود والترمذي والنسائي وابن حجة
 لعبد الغني المقدسي في كتابه **الكلالة** ثم هذه المزي وتزيد
 الكلالة وقد خصصته زودت عليه اشيا كثيرة وسببته تذيب
 التهذيب وتجامع ما اشتمل عليه من الزوائد وتذكر لك الاصل
 ومن المهم ايضا معرفة الاسماء **المفرقة** وقد صنف فيها الحافظ
 ابو بكر احمد بن هرون البرقي فذكر اشيا تعقبوا عليها بعضها
 من ذلك قوله **صغوري** بن سنان احد الصغار وهو بضم المهملة
 وقد تبدل سينا بمهملة وتكون الغين المحجمة بعدها دال
 مهملة ثم ياكيا النسب وهو اسم علم بلفظ النسب وليس فردا برفا كرفه
 فكل الجرح والتعديل لابن ابي حاتم صغري الكوفي وثقة بن يعين

وفوق

وفوق بينه ومن الذي قبله فضعه في تاريخ العيني صغري
 بن عبد الله يروي عن تباد قال العيني حديثه غير محفوظ
 انتهى واطنه هو الذي ذكره بن ابي حاتم وأما كون العيني ذكر
 اليه المنعطف فانا هو الحديث الذي ذكره وليست الاقعة منه بل هي
 من الراوي عنه عنبسة بن عبد الرحمن والله اعلم رين ذلك
 مستند بالمهملة والمون بوزن جعته وهو بولي ابتاع الجازي
 له محبة وبرائة والمهور اسم كني ابا عبد الله وهو اسم مرد لم
 يتسم به غيره فيما علم لكن ذكر ابو موسى اليه الدليل على معرفته الصحابة
 لابن مندة سند راوا الاسود وروي له حديثا وتعقب عليه
 ذلك فانه هو الذي ذكره ابن مندة وقد ذكر الحديث المذكور
 محمد بن الرجاء الجيزي في تاريخ الصحابة الذين نزلوا مصر في رحمة
 سند بولي ابتاع وقد حررت ذلك في كتابي في الصحابة **وكذا**
 معرفة **الكني** المجرىة **والايتاب** وهي تارة تكون بلفظ الاسم
 وتارة بلفظ الكنية وتعقب نسبة اليها في اخره **وكذا النسب**
وهي تارة تقع اليه التبايل وهو في المقدم ما ذكر في النسبة

الاول

الانتموه الى الطائفة والاصحاب

الي المتأخرين وقارة الي **الايوطان** وهذا في المتأخرين اكثر
بالنسبة الي المتقدمين والنسبة الي الوطن اعمر من ان يكون
بلاد او منيا كما اوسككا او مجاور ويقع الي الصانع كالحياطة
والحرفه كالنزان **وتقع فيه الاثافي والاشباه كالاسماء**
وقد يقع الانساب القبا كالحاله بن بخله النطواي كان كوني
ويكتب النطواي وكان يفتب منها ومن المهم ايضا معرفة **اسماء**
ذلك اي الالقاب وعرفه الموالي من اءلا واسئل بالرق
او بالجلت او بالاسلام لان كل ذلك يطلق عليه مولي ولا يعرف
تميز ذلك الا بالانتمى عليهم **وعرفه الاخوة والاخوات**
وقد صنف فيه القداما كعلي بن المدني ومن المهم ايضا
معرفة ادب الشيخ والطالب ويشتركان في التبع النبوة
والنظر من امراض الدنيا وتحصيل الخلق وتبخر الشيخ بالشيخ
اذا احتيج اليه ولا يحدث ببلد فيه اولى منه بل يتردد
اليه ولا يترك اسماع احد لثيمه فاسدة وان يتطهر وجلسه
بو قار ولا يحدث قامل ولا عجل ولا في الطريق الا ان اضطر

الي

الانتموه الى الطائفة

الي ذلك وان تمسك عن الحديث اذا احتج بالتمييز والنسيان
لمرض او قصر مر واذا اتخذ مجلس الانلا ان يكون له مستعمل
تبط وتبخر الطالب بان يوقر الشيخ ولا يتجرح ويتردد فيه
لما سمعه ولا يبرح الاستفادة لحيا او كبر وتكتب ما سمعه ثانيا
ويقتني بالمعني والعنيد ويذكر محروطة ليرج في ذهنه
ومن المهم معرفة سن التجل والا داء والاصح اعتبار سن
التجل المعني هذا في السماع وقد جرت عادة الحديثين باحضارهم
الاطفال معا لم الحديث ويكتبون لهم لهم حمز والادب في مثل
ذلك من اجازة الشيخ والاصح في سن الطالب ينفسه ان تامل
لذلك ويصح تحمل الكافر ايضا اذا اداه بعد اسلامه وكذا الثالث
من باب الاولى اذا ادا بعد توحيده وثبت عند التمد
وابا الادا فقد تقدم مر انه لا اختصاص له به من معين بل يسهل
بالامتناع والتناهل لذلك وهو يختلف باختلاف الانحياز
وقال ابن خلدون اذا بلغ الحسين ولا يترك عنه الاربعين
وتعقب من حدث قبلهما ما كان **ومن المهم معرفة صفة كتاب**

الحديث وهو ان يكتبه مبينا مفصلا ويشكل المسكلم منه و
 ينقطة وتكتب الساقط في الحاشية اليه ما دام في السطر
 فتيته والا في اليسرى وصفه **عرضه** وهو مقابل لتضع الشيخ
 المصحح او مع لفته غير او مع نفسه شيئا فنيا وصفه **سجله**
 بان لا يتشاغل بما يحل به من نسخ او حديث او فاس وصفه
اسماعه كذلك وان يكون ذلك من اصله الذي سمع فيه
 او من دفع فويل على اصله فان يفتقر فلجبره بالاجازة بالمخافة
 ان خالف وصفه **الرحله** فيه حيث يتبدى حديث اصل
 بلده فيستوعبه ثم يرسل في الرحلة ما ليس عنده
 ويكون اعتناؤه بتكثير المسوع اول من اعتنا به بتكثير النسخ
 وصفه **تصنيفه** وذلك ابا **المسلم بن الحجاج** بن محمد بسنده
 كل صحابي على حدة فان شاربته على سوا قهر وان شاربته
 على حروف المعجم وهو اسهل من الا **تصنيفه على الابواب**
 الفقهية او غيرها بان يجمع في كل باب ما ورد فيه ثم يرد
 على حكمه اثباتا او نفيًا والا وان يقتصر على المصحح او حسن فان

في كتابه في تصنيفه
 في كتابه في تصنيفه
 في كتابه في تصنيفه

فان جمع الجميع فليبين علته الضعيف او يقتصر على **العلل**
 فيذكر المتن وطرقه وبيان اختلاف نقلته والاحسن ان
 يربتها على الابواب اسهل تناولها او يجمعها على **الاطراف**
 فيذكر طرق الحديث الدالة على قتيته ويجمع اسانيدوه اما
 مستوعبا واما مقيما يكتب مخصوصة ومن المهم **تصنيفه**
الحديث وقد صنف فيه بعض شيوخ القاضى **ابى يعلى بن النضر**
 الحنبلي وهو ابو حفص العكبري وقد ذكر الشيخ تقي الدين
 بن دقيق العيد ان بعض اهل عصره سرق في جمع ذلك وكانه
 ما راى تصنيف العكبري المدكور وصفوا في غالب هذه
الانواع على الشرائع غالب وهي اي هذه الانواع المذكورة
 في هذه الحاشية نقل بعض ظاهرها التعريف مسند خيفة من
التشيل وعصرها تنصرت فلترجع لها بسوطاتها العمل
 الرفوفه على حقايقها والله الموفق والها ربي لا اله الا
 هو عليه توكلت واليه انيب
 وحسبنا الله ونعم الوكيل

اسهل ان يكتب على الابواب
 اسهل ان يكتب على الابواب

أي كان السقط زائداً
عن الأصل
أو كان السقط
مستقلاً
عن الأصل

السيد غير معلل ولا شاذ هو الصحيح لذاته وتتفاوت
رتبه بتفاوت هذه الاوصاف ومن ثم قدم صحيح البخاري
ثم مسلم ثم شرطها فان خلت الضبط فالحسن لذاته
وبكثرة طرقه يصح فان جمعا فتردد في الناقل **حيث**
التقدير والافبا اعتبارا وسنادين وزيادة راويها مقبولة
ما لم تقع منافية لمن هو اوثق فان جوف بارح **قال الرازي**
المحفوظ ومقابله **الشاذ** ومع الضعف **الراجح** المعروف
ومقابله **المتكبر** والفرد النسبي ان وافقه غيره فهو
المتابع وان وحده من يشبهه فهو **الشاهد** في وجع
الطرق لذلك هو الاعتبار **ثم المقبول** ان سلم من له
المعارضة فهو **الحكم** وان عورض بشئ فان امكرا جمع
فهو يختلف **الحديث** اوثبت المتأخر فهو **التاسخ**
والاخر المنسوخ والا فالترجيح **ثم التوقف** **ثم**
المردود اما ان يكون لسقط او طعن **فالسقط** اما
ان يكون من مبادئ السند من مصنف او من اخره
بعد التابغي او غير ذلك **قال الاول** المعلق **والثاني** المرسل
والثالث ان كان باثنين فصاعدا مع التوالي فهو

المعضل

المعضل والا فالمنقطع ثم قد يكون واضحاً او خفياً **قال الاول**
يذكر بعدم التلاقي ومن ثم احتج الى التام **والثاني** المدرس
ويروى بصيغة تحتل اللقي **كحن** **وقال** وكذا المرسل
المرسل الخفي من متأخري لم يلق **ثم الطعن** اما ان يكون
لكذب الراوي او تهمة بذلك او تحش غلطه او غفلته
او فسقه او ههنا او هناك او جهلا لهما او بدعتهم
او سوء حفظه **قال الاول** الموضوع **والثاني** المحذوك له
والثالث المخلو على راي **وكذا الرابع** والخامس **ثم**
الوهوم ان اطلع عليه بالقرين وجمع الطرق فالمعلل
ثم المخالفة ان كانت لتغيير السياق فدرج الاسناد
او بدعج موقوف بموضوع مدرج المتن او بتفصيل وتأخير
فالمقلوب او بزيادة راو فالمريد في متصل الاسانيد
او ببدل ولا مرجح فالمضطرب **وقد يقع الادراك** عمداً
امتناعاً او بتغيير جرد مع بقا السياق فالمصحف
والمحرف ولا يجوز تعدد تغيير المتن بالنقص والمواضع الاعلام
بما يحيل المعاني فان خفي المعنى احتج الى شرح الغريب وبيان
المشكل **ثم الجماله** وسببها ان الراوي قد يكون مقلداً بلا بشر

الاخذ عنه وفيه الاحداث اولاً يسمى اختصاراً وفيه المبهمات
 ولا يقبل المبهمة ولو ابدى لفظ التعديل على الاصح فان سمي وانفرد
 واخذ عنه فجهول العين او اثنان فصاعداً ولم يوثق فجهول
 الحال وهو المستور **ثم البدعة** اما مكنوز او مفسى **فالاول**
 لا يقبل صاحبها الجمهور **والثاني** يقبل من لم يكن داعية في الاصح
 الا ان روى ما يقوى بدعته **ثم سوء الحفظ** ان كان لازماً فالتأني
 على ربي او ظاهراً فالتحفظ ومتى توبع السيئ الحفظ فجهول وكذا
 المستور والمرسل والمدرس صار حديثهم حسماً لا لذاته بل للجموع
ثم الاسناد اما ان ينتهي الى النبي صلى الله عليه وسلم فتصريحاً او حكماً
 من قوله او فعله او تقريره او الى الصحابي كذا وهو من لقي
 النبي صلى الله عليه وسلم موثقاً به وطب على الاسلام ولو تحللت
 ردة في الاصح او الى التابعي وهو من لقي الصحابي كذا **فالاول**
 في المرفوع **والثاني** الموقوف **والثالث** المقطوع ومن دوت
 الصحابي فيه مثله ويقال للاخيرين **الاثر** **والسند** مرفوع الى
 صحابي بسند ظاهره الاتصال فان قل عدد ذواته فاما ان ينتهي الى
 النبي صلى الله عليه وسلم او الى امام ذي صفة عليه كشعبة **فالاول**
 العلوي المطلق **والثاني** العلوي النسبي وفيه الموافقة وهي الوصول

المسح

الى شيخ احده المصنفين من غير طريقه والبدل وهو الوصول
 الى شيخ شيخه كذلك والمسوات وهي استواعد الاساندين
 من الراوي الي اخره مع اسناد احده المصنفين والمصاحفة
 وهي الاستوامع تليها ذلك المصنف ويتبادل القلوبا قسامه
 المتوكل فان شارك الراوي ومن روي عنه في السنن واللقبي
 فهو لا قران وان روي كل منهما عن الاخر فالمدح وان روي عن
 لا ونه فالاقاب عن الاصاغير ومنه الاباع عن الانباء وفي عكس
 كثرة **ومنه** من روى عن ابيه عن جده وان اشترك اثنان في شيخ
 وتقدم موت احدها فهو السابق واللاحق **وان روي عن**
 اثنين صنف في الاسم ولم يميزوا فاختصاصه باحدهما يفتقر
 المهمل **وان محمد الشيخ** مرويه **جوزاً** رد او **احتمالاً** قبل
 في الاصح وفيه من حدث ونسي وان اتفق الرواة في صحيح
 الاداء او غيرها من الحالات فهو **المسلسل** وصيغ الاداء
 سبعة وحدثني **ثم اخبرني** وقرأت عليه **ثم قري** عليه وانا
 اسمع **ثم انباني** **ثم ناوطني** **ثم شافني** **ثم كتب** الي **ثم عن** ونحوها
فالاولان لموسم وحده من لفظ الشيخ فان جمع فع غير
 واولها اصريحها وارفعها في الاملاء **والثالث والرابع** لم يقر

بنفسه فان جمع فهو كالخامس **والانبا** بمعنى الاخبار
 الا في عرف المتأخرين فهو للاجازه كمن **وعنه** المعاصرون
 يحول على السماع الا من الملائس وقيل ليشترط ثبوت لقايهما
 ولو مرة وهو المختار **واطلقوا** المشافهة في الاجازة المتلفظ
 بها والمكاتبه في الاجازة المكتوب بها **واشترطوا** في صحة
 المناولة اقترانها بالاذن بالرواية **وهي رفع انواع الاجازة**
وكذا اشترطوا الاذن في الوجدادة والوصية بالكتاب
 والإعلام والا فلا عبرة بذلك للاجازه العامة **واللهي هو**
 والمعدوم في جميع ذلك **ثم الرواة** ان تفتق اسماءهم واسماء
 في ابائهم واختلفت اشخاصهم فهو المتفق والمفترق **وان** اتفقت
 الاسماء خطأ واختلفت نطقاً فهو المتوفى والمختلف **وان**
 اتفقت الاسماء واختلفت الاباء او بالعلس فهو المشابه وكذا
 ان وقع ذلك الاتفاق في اسم واسم اب والاختلاف في النسبة
ويتركب منه وبما قبله **انواع منها** ان يحصل الاتفاق او
 الاشتباه الا في حرفين او حرفين او بالتقديم والتأخير

وتحذرك **خاتمة** ومن المهم معرفة طبقات الرواة وموا
 ليدهم وفيما نهم وبلدانهم واحوالهم **تعدى لا وتجربا**
 وجهالة **ومراتب** الجرح واساها الوصف بافعال كاذب
 الناس **ثم دجال او وضاع او كذاب واسهلها** لين **او**
 سيي **الحفظ او فيه** ادني مقال **وراتب** التعديل وادفعها
 الوصف بافعال كالوثق الناس **ثم ما** تالك بصفة **او** صفتين
 كثرة ثقة **او** حافظ **وادانها** ما اشعر بالقرين من سهل التمرج
 كشيع **وتقبل** التزكية من عارف باسبابها ولوس واحد على الاصح
والجرح مقدم على التعديل ان صدر مبيهاً من عارف باسبابه
 فان خلا عن تعديل قبل تحملا على المختار **ومعرفة** كني المسبيين
 واسماء الملتبئين **ومن** اسمه كنيته **ومن** كثرت كناية او نحوته
ومن وافقت كنيته اسم ابيه **او** العلس **او** كنيته كنية
 روحه **ومن** اتفق اسمه واسم ابيه وجده **او** واسم شجحه
 وشيخ شجحه فصاعداً **ومن** اتفق اسم شجحه والراوي عنه
ومعرفة الاسماء المجردة والمفردة وكذا الكني والالقب
 والانساب **وتقع** الى القبايل والاوطان بلا واوضياعا

ثقة

ثقة

